www.alabdulgader.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تمسک بامن شرح صدورنا لتلخيص البيان فی ايضاح المعانی ونور
بلوامع البيان — البيان
قلوبنا بانوار البرهان من مطالع الشان ونضيء على نهج محمد المؤيد دلائل
اعجازه باسرار البلاغة وعلى آله واصحابه المحرزين قصبات السبق فی مضمار
الفصاحة والبراعة وبعد فيقول العبد الفقير لله الغنی مسعود بن عمر المدعو
بسعد التفتازانی هداه الله سواء الطريق واذاقه حلاوة التحقيق قد سرحت
فيما مضى تلخيص المفتاح واغنيته بالايضاح عن المصباح واودعته غرائب
نكت سحت بها الانظار ونفحات بطائف فوّهت بكمّها ايدی الافكار ثم
رايت الكثير من الفضلاء والجم الغفير من الازكياء يسألونی صرف الهمت
نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه وكشف اسراره لما شاهدوا من

لاتكفرون	صنع				
صنع	والـ				ان
والتذبير					
ميراعي	يراعي	٣٠	١٤	الى مصر متله	الى نصرته
يتوكل	يقول			يمنعون	لايمنعون

ان المحصلين قد تقصرت همهم عن استطلاع طوالع انواره وتقاعدت
غرايبهم عن استكشاف خبيئات اسراره وان المتحلين قد قلبوا احداق
الاخذ والانتهاب نحوه ومدوا اعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت اضرب
عن هذا الخطب صفحا واطوی دون مرامهم كشحا على انی بان مسخن
الطباع باسرها ومقبول الاسماع عن آخرها اعجز لا يسعه مقدرة البشر وانما هو
شان خالق القوی والقدر وان هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه وقضار
جدا لا بل اثر وذهب رواؤه فعمد خلافا بلا ثمر حتى طرت بقية آثار
السلف اوراح الرياح وسالت باعناق مطايا ملك الاحاديث
البطاح واما الاخذ والانتهاب فاوريناح لرالليب فلا ارض من كان
الكرام نصيب وكيف ينهر عن الاظهار السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون
ثم مازادهم مدافعتی الا شغفا وغراما وظمأ فذ هواجر الطلب واوامی فنبت
لشرح هذا الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا ولعنان العناية نحو اختصاره الاول
ثانيا مع جمود القريحة بحر البليات وخمود الفطنة بصرصر النكبات وترامی

بهای بیع غیر النهر والمنهر
الزجر ثانیه
جمع باجوه وهو نصف النهار عند شتهای
والاوام حر العطش
الافتراق طلب الخیر من غیر روية وفکر
ثانیه خطاء

الانتهاب
بدون نقطه من مردم مجمع
المسخ
تهی کاب

بعد الاقطار وبقي الاوطان عني والاوطاء حتى طفقت اجوب كل غبر قاتم الاجواء

واحرر كل سطر منه في سطرين البراء هنيئا بالخبري ريا بالحقيق وبالغريب يوما

بالخليصاء والخليقاء وفقت بعون الله تعالى وحسن تأييده للاتمام ووفقت عند الختام

بالاختتام بعد ما كشفت عن وجوه خرائده التمام ووضعت كنوز فرائده على طرف

التمام في بحمد لله كما يروق به الناظر ويلوح صداه الاذهان ويرتهق البصائر ويضيق

الباب رباقه البيان ومن لله التوفيق والهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية

وهو حسبي ونعم الوكيل الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة او بغيرها

والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان او بالجنان او

بالاركان فمورد الحمد لا يكون الا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر

لا يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد اعم من الشكر باعتبار المتعلق و

اخص باعتبار المورد والشكر بالعكس لله وهو اسم للذات الواجب الوجود المستحق

لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد

باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم المفعول في

قوله تعالى اقرأ باسم ربك على يا يحيى وان كان وكر لله انهم نظرا الى ذاته على

انعم اى على انعامه ولم يتعرض للمنعم به ابهاما لقصور العبارة عن الاحاطة به و

لئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وعلم من عطف الخاص على العام

رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على فضيلة نعمة البيان من البيان بيان لقوله

ما لم تعلم قدم رعاية للسجع والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير والصلوة

على محمد خير من نطق بالصواب وافضل من اوتي الحكمة وهي علم الشرايع وكل كلام

وافق الحق وترك فعل الابناء لان هذا الفعل لا يصح الا لله تعالى وفصل الخطاب اى الخطاب

المفصول البين الذي يتميز به من يخاطب به ولا يلتبس عليه او الخطاب الفاصل بين

الحق والباطل قوله وعلى آله صلة اهل بدليل اميل خص استعماله في الاشراف واهل

الخطر الاطهار جمع طاهر كالاصحاب جمع صحب وصحابة الاخيار جمع خير

بالتشديد لان خيرا اسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع على ما صرح به

صاحب الكشاف اما بعد هو من الظروف الزمانية المبنية المنقطعة عن

الاضافة اى بعد الحمد والصلوة والعامل فيه اما النيابة عن الفعل والاصل

مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة ومهما ههنا مبتدأ او الاسمية لازمة للابتداء يكن

www.alukah.net

الجواب مقول لما بعد فلما

فصل

لما كان الشرط والجزاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمها الفاء

ولصوق الكلام الاسم اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره في الجملة فلما

موظرف بمعنى ان ليستعمل استعمال الشرط ويليه فعل محض لفظا او معنى كان علم

البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا

واد قها سرا اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف

والنحو يعرف دقايق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا

ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن اشار بها اي به يوف ان

القرآن معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقايق والاسرار الخارجة

عن طوق البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام وهو وسيلة الى الفوز بجميع

السعادات فيكون من اجل العلوم قدرا لكون معلوميه وغايته من اجل المعلومات

والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز بالاشياء المحجبة تحت الاستار استعارة بالكناية و

اثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور

الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح و

نظم القرآن تاليف كلامه مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه الحال

لانواليها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف اتفق وكان القسم الثالث من مفتاح

العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف السكاكي اعظم ما صنف في

اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف نفعا

تميز من اعظم لكونه اي كون القسم الثالث احسنها اي احسن الكتب

المشهورة بيان لما صنف نفعا تيسيرا وهو وضع كل شيء في مرتبته ولكونه

احصرها تحريرا وهو تهذيب الكلام واكثرها اي اكثر الكتب لاصول جمعا

لان معمول المصدر لا يتقدم عليه الخ جواز ذلك في الظروف لما فيها من

رائحة من الفعل ولكن كان القسم الثالث غير مسهل اي محذوف عن

وهو الزايد المستغنى عنه والتطويل وهو الزيادة على اصل المراد بلا فائدة وسوف

الفرق بينهما بحث الاطناب في التعقيد وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر

معناه بسهولة قابلا خبرا بعد خبر اي كان قابلا للاختصار ولما فيه من

التطويل مفتقرا اي محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد قوله الى التجريد

لما فيه من الحشو الفك جواب لما مختصرا يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث

٢ هو معلوم المحذوف بقرينة قوله

قوله خبرا بعد خبر اي كان

حار

لانواليها

www.alabdulgadir.com

يقول	٣٠	١٠	يسعون		لايمنعه

من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف احكامها منه
كقولنا كل حكم مع منكر يجب تاكيده وتشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة
وهي الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد وقوله الشواهد وهي الجزئيات المذكورة
لاثبات القواعد فهي اخص من الامثلة ولم ال من الالو وهو التقصير جهدا اى
اجتهادا وقد استعمل الالو هنا متعديا الى مفعولين وحذف المفعول الاول والمعنى لم
امنعك جهدا في تحقيقه اى المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث و
تهذيبه اى تنقيحه ورتبته اى المختصر ترتيبا اوجب تناولا اى اخذا من ترتيبه
اى ترتيب الكافي او القسم الثالث بالاضافة للمصدر للفاعل او المفعول ولم ابالغ
في اختصار لفظه تقريبا مفعول له لما تضمن معنى لم ابالغ اى تركت المبالغة في
اختصار لفظه تقريبا لتعاطيه اى تناوله وقوله لتسهيل فهمه على طالبيه وطلاحه الضمير
للمختصر وفي وصف مؤلفه بانه مختصر منقح تسهيل للاخذ وتوقيف بانه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما
في القسم الثالث واضفت الى ذلك اى المذكور من القواعد وغيرها فوائد عزت اى
اطلعت في بعض كتب القوم عليها اى على تلك الفوائد وزوائد لم اظفر اى لم اقف

كلام

كلام واحد بالتصريح بها اى بتلك الزوائد ولا بالاشارة اليها بان يكون
كلامهم على وجه يمكن تخليصها منه بالتتبع وان لم يقصدوها وسميته تلخيص المفتاح لتطابق
اسمه معناه وانما اسال الله تعالى قدم المسند اليه هنا الى جعل الواو للحال من
فضله حال من ان ينفع به اى بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم
الثالث منه انه اى ان لله ولي ذلك اى النفع وهو حسبي اى كافي ومجيبي و
نعم الوكيل عطف انما على جملة وما هو حسبي والمخصوص محذوف واما على حسبي اى وهو نعم
الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فالمخصوص زيد نحو زيد نعم الرجل
وعلى كلا التقديرين قد عطف الانشاء على الاخبار مقدمة رتب المختصر على مقدمة
وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا
الاول المعاني
الثاني البيان
الثالث البديع
فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني
والا فهو الفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وانتم كما ستبين ان
شاء الله تعالى ولما انجز كلامه في آخر هذه المقدمة اخذ المقصود في الفنون الثلاثة

انجز

مناسب ذكرها بطريق التوقيف الوهدي بخلاف المقدمة فانه لا مقتضى لايرادها بلفظ المعرفة في
هذا المقام فتنكيرها وقال مقدمة والخلاف في تنوينها للتعظيم او للتقليل مما لا ينفي ان يقع
بين المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منهم من
قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة
الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه هي
مقدمة الكتاب ناخي على كثير من الناس الفصاحة وهي في الاصل تنبئ
عن الظهور والابانة يوصف بها المفرد مثل كلمة فصيحة وخرج الكلام مثل
كلام فصيح وقصيدة فصيحة قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادي و
غيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع انه
بالفصاحة وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو اطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح
ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز ان يكون باعتبار فصاحة المفردات على ان

الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة على انه اريد به المعنى الاخير اعني ما ليس بكلام و
يوصف بها المتكلم ايضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح قوله والبلاغة وهي تنبئ
عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران فقط اي الكلام والمتكلم دون
المفرد اذ لم يسمع كلمة بليغة قوله والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة
لمقتضى الحال هي لا تتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام اي
والمتكلم وانما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة اولا لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير
المشتركة في امر يعمها في توقيف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل ومنقطع
ثم عرف كلا منهما على حدة فالفصاحة في المفرد قدم الفصاحة على البلاغة
لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في توقيفها ثم قدم فصاحة
المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها خلوصه اي خلوص
المفرد من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي
اي المنبط من استقراء اللغة قوله وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح

فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها كمستشزرات
في قول امرئ القيس غدائره اى ذوائبه وهي جمع غديرة والضمير عائد للالوف في البيت
السابق مستشزرات اى مرتفعات او وفرات يقال استشزرته فاستشزر اى رفعه فارتفع
الى العلا نفضل العقاص في مثنى ومرسل اى تجعل العقاص جمع عقيصة وهي
الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل بخلافه يعني ان ذوائبه
مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم لاعقاص ومثنى ومرسل و
الاول اغرب في الاخيرين والوض بيان كثرة الشعر والضابط ههنا ان كل
ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب
المخارج او بعدها او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر وزعم بعضهم ان
منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة
بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة
قال مستشرف لزان ذلك الثقل وفيه نظر لان الزاء المهملة ايضا من المجهورة
وقيل ان قرب المخارج سبب لثقل المخل بالفصاحة وانى في قوله تعالى الم اعهد

قريبا من حد التنافر فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة
لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غريبة عن ان يكون
غريبا وفيه نظر لان فصاحة الكلمات مأخوذة في توصيف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين
الطويل والقصير على ان هذا القائل فسر الكلام بما يتركب من كلمة والقياس على الكلام العربي
ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة بمجرد اشتمال القرآن على
كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى البسة الجهل او البغي الى الله تعالى عن ذلك
علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال
نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اى مدققا مطولا فاحما اى شعرا
اسود كالفحم ومرسنا اى انفا مشرجا اى كالسيف السرايجي في الدقة والاستواء
وسرايج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان فان
قلت لم لا يجعلونه اسم مفعول من سرج له وجهه اى حسنه قلت اما ايضا من
هذا القبيل لاحتمال ان يكون مستخدما مسولدا من السراج او يكون من باب
الغرابة ايضا لو هو مأخوذ من السراج على ما صرح به الامام المرزوقي حيث قال

قلت هو ايهام في هذا المقام

www.abdurrahman.org

السيرجي منسوب الى السراج وكيف ان يكون وصفه بذلك لكثرة مائه و
رونقه حتى كان فيه سراجا ومنه قيل سرح لله امرك اى حسنه ونوره والمخالفة
ان يكون الكلمة على خلاف قانون مؤدات الالفاظ الموضوعة على خلاف ما
ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الكبير الاجلل
انت ملكت الناس طرا قابل والناس الاجل فنحو آل وجآء والهَ يأبى ويعور يعور
فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك وقيل فصاحت المفرد بحيث يخلص بسلامة ذكر
ومن الكراهة في السمع بان يكون اللفظ بحيث يمجها السمع وتنبو عنها
سماعها نحو الجرشى في قول ابي الطيب مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى
اى النفس شريف النسب والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح
معروف وفيه نظر لان الكراهة في السمع انما هي من جهة الغرابة المفرة
بالوحشية مثل تكاكأتم وافونقعوا عن ضحضاح ونحو ذلك وقيل الكراهة في السمع وعدمها
يرجعان لما طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ وفيه نظر للقطع باشتراه
الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم والفصاحة في الكلام خلوصه

من ضعف

وجهه

انت ملكت الناس طرا قابل والناس الاجل

من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها
وحال من الضمير في خلوصه واحترز به عن مثل زيد اجلل وشعره مستنزر وانفه
مسرج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها لسلم من الفصل بين الحال
وذيها بالاجنبي وهو التعقيد وفيه نظر لانه حينئذ يكون قيدا للتنافر لا للخلوص
فيلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لانه
يصدق عليه انه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم والضعف
ان يكون الكلام على خلاف قانون النحو المشهور بين الجمهور كالاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى وكلمة كخرب غلامه زيدا والتنافر ان تكون
الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحة كقوله وليس قرب
قبر حرب اى اسم وبوصف اسم جل قبر وصدر البيت وقبر حرب بمكان
قفر اى خال من الماء والكلا وذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن
نوع يقال له الهاتف فصاح واحد منهم على حرب بن امية فمات
فقال ذلك الميت هذا البيت وقوله كريم متى ممدوحه امدحه

تأليف

والوهي معي واذا ما لمته لمته وحدي والواو في الوهي للحال

وهو مبتداء وخبره قوله معي وان ماثل بمثالين لان الاول متناه في النقل والثاني دونه ولان منشأ النقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وهو في تكرير احدى دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء للوقوعه في التنزيل مثل قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون فلا يصح القول بان هذا النقل مخل بالفصاحة وذكر الحدب اسمعيل بن عباد انه انشد هذه القصيدة بحضرة الاستاذ بن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ هل تقف فيه شيئا من الهجنة قال نعم يقابل المدح باللوم وان ما يقابل بالذم لذم او الهجاء فقال له الاستاذ غير هذا اريد فقال لا ادري غير ذلك فقال الاستاذ في هذا التكرير احدى حه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل النفور فاثنى عليه الصاحب قوله والتعقيد اي كون الكلام معقدا ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع امّا في النظم بسبب تقديم او تاخير او حذف او غير ذلك مما يوجب

صعوبة

صعوبة فهم المراد كقول الفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه

اي ليس مثله في الناس مرتبا وبه صح يقاربه اي احد يشبهه في الفضايل الا مملكا اي جل اعطي الملك يعني هشام ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح اي لا يماثله احد الا ابن اخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي وفصل كثير بين البدل والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما في الناس حي وفصل كثير بين البدل والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما في الناس خبره والا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه قيل ذكر ضعف التاء مع الف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي وفيه نظر لجواز ان يحصل التعقيد باجتماع عدة امور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو وبهذا ظهر فساد قول من قال انه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الا ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ولا وجه له لان ذلك جايز باتفاق النحاة اذ لا يخفى انه يوجب زيادة التعقيد وهو ما يقبل الشدة والضعف واما في الانتقال عطف على قوله اما في النظم

او الصحة

www.alsabeel.com

اي لايكون ظاهر الدلالة على المراد مخلا في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم
بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة المتفرقة
الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القراين الدالة على المقصود كقول الاخر
وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق
سا طلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب بالرفع وهو الصحيح عيناي
الدموع لتجمد اجعل سكب الدموع كناية عن البكاء والحزن واجبا لكنه خطأ
في جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقي من الفرح والسرور فان الانتقال
من جمود العين الى مجلبها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن
لا الى ما قصد لا من السرور الى حصول ملاقات ومعنى البيت اني اليوم طيب النفس
بالبعد والفراق وانوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق وابجرع غصصها و
اتحمل لاجلها خزنا يفيض الدموع عن عيني لايسبب ذلك لاوصل يدوم ومسرة لاتزول
فان الصبر مفتاح الفرج ولهذا اشار الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز للقوم
وهو كلام عسر ميسر اوردناه في الشرح قبل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر وهي

كثرة التكرار ومن تتابع الاضافات كقوله وسعدني في غمرة بعد غمرة
سبوح اي فرس حسن الجري لاتثبت راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها
حال من شواهد عليها متعلق بشواهد فعل الظرف اعني لها يعني ان لها من
نفسها علامات دالة على نجابتها قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى ولا يخفى
انه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا وفيه نظر لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة
ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا وتتابع الاضافات مثل قوله حمامة جرعي حومة
الجندل اسجعي فانت بمرأى اي من سعاد ومسمع ففيه اضافة حمامة الجرعي و
اضافة الجرعي الى الحومة وحومة الى الجندل والجرعي ثابتة الجرعي الاجرع قصرها
للضرورة وهي ارض ذات حجارة رخوة والحومة معظم الشيء والجندل
ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه فقوله فانت بمرأى مني ومسمع اي
بحيث تراك وتسمع قوله كذا في الصحاح فظهر فساد ما قيل ان معناه انت بموضع
صوتي يا فلان بمرأى ومسمع اي اراه واسمع ونحوه والله اعلم
ترين منه سعادا وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل
وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان تثقل اللفظ بسبب على

اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فالاخل بالفصاحة كيف وقد
وقع في التنزيل مثل واب وقم نوح وذكر رحمة ربك عبده زكريا والفضل ما
شهدت به الاعداء منعوا للتقدير ردا لمن قال
سواهما فالظهما فجورها وتقولها والفصاحة في المتكلم ملكة وهي كيفية
راسخة في النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي
القسمة والا قسمته في محل اقتضاه اولا فخرج بالقيد الاول النسبية مثل الاضافة
والفعل والانفعال وكون ذلك وبقولنا لا تقتضي القسمة الكمية وبقولنا الا
قسمة النقطة والوحدة وقولنا اولا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلوما
للقسمة والا قسمة وقوله ملكة استعارة بانه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح
لا يسمى فصيحا في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا فيه وقوله يقتدر بها
على التعبير عن المقصود دون ان يقول يعبر عن المقصود استعارة بانه
يسمى فصيحا اذا وجد فيه تلك الملكة سواء كان وجد التعبير اولم يوجد قوله
بلفظ صحيح ليعم المفرد والمركب اما المركب فظاهر واما المفرد فكما يقال عند التعداد
وار غلام جارية ثوب بساط للاخير لك والبلاغة في الكلام مطابقته

الاعراض النسبية هي الكم والوضع والاين والاضافة والمتى والكيف فعلى هذه لا فائدة للحال والوصف اعلا نابته

لمقتضى الحال مع فصاحته اى مع فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعي الى
التكلم على وجه مخصوص اى لا ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل
المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي
تاكيد الحكم والتاكيد مقتضى الحال وتوكيد لان زيدا في الدار بل مؤكدا بان
الكلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك انه من جزئيات ذلك الكلام
الذي يقتضيه الحال فان الانكار مثلا يقتضي الحال كلاما مؤكدا وهذا مطابق له
بمعنى انه صادق عليه عكس ما يقال ان الكلي مطابق للجزئيات وان اردت
تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرنا في الشرح في توضيح علم المعاني واعلم
مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان اغراض الكلام
اللائق بهذا الكلام يغاير اللائق بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال
لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو انهم في
الحال بكونه زمانا لوروده فيه وفي المقام كونه محلا له وفي هذا الكلام اشارة
اجمالية لاضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال فمقام كل من التكلم و

المعنى

لفظ الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يراد به
وعلى هذا فقوله الكلام المطابق لمقتضى الحال
حذف فيه المضاف اليه اى لمقتضى الحال
الاحوال اى لمقتضيات الاحوال
مطابقة هذا الكلام لما يقتضيه
الحال والتخصيص فافهم

والاطلاق والتقديم ببائن مقام خلافه اى خلاف كل منهما يعنى ان المقام
الذى يناسبه تنكير المسند اليه والمسند يباين المقام الذى يناسبه التعريف و
مقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييد
بموكد او اداة اقصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبه ذلك ومقام تقديم
المسند اليه او المسند او متعلقات يباين مقام توخيه تاخيره وكذا مقام ذكره
يباين مقام حذفه فقوله خلافه شامل لما ذكرناه وانما فصل قوله ومقام الفصل
يباين مقام الوصل بينهما على عظم شان هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه
لانه اخصر واظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبيه على عظم ان
فصل قوله والايجاز يباين مقام خلافه اى الاطناب والمساواة
قوله وكذا الخطاب الذكي مع الغبي فان مقام الاول يباين مقام
الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبار ان اللطيفة والمعاني الدقيقة
الخفية يناسبه الغبي ولكل كلمة مع صاحبتها اى مع كل كلمة اخرى مصاحبة لها
مقام ليس لتلك الكلمة مع ما تشارك تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل

الذى قصد اقترانه بالشرط فانه مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا الكل من ادوات
الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس قوله وارتفاع
شان الكلام فى الحسن والقبول مطابقته للاعتبار المناسب للمقام
الخطابه اى الخطاب شانه بعدمها اى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب الكلام
والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا للمقام
بحسب البلاغة او بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشئ
اذا نظرت اليه ورأيت حاله واراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن
الذى يدخل فى البلاغة ودون الغرض الخارج بحصوله بالمحسنات البديعية
فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام يعنى اذا علم ان
ليس ارتفاع شان الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى الا بمطابقته
المناسب على ما يفيده اضافة المصدر الى المعمول ومعلوم انه انما يرتفع
بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم
ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد وانما صدق انه لا يرتفع

وهو قول الاعتبار المناسب فان الاعتبار مصدر اضيف الى المفعول كاتبه

خطاب ذهني

الا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتامل فالبلاغة صفة راجعة الى
اللفظ بمعنى انه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث انه لفظ او حيوان وصيوت
بل باعتبار افادته المعنى اي الوضع المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته
وذلك لان البلاغة كما عرفت عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال
وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعاني والاغراض التي
يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة قوله وكثيرا ما
يضبت على الطرف لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد الكثرة والعامل فيه
معنى ص قوله لبعض ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة فحيث يقال
ان اعجاز القرآن من جهة كونه في اعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا
المعنى قوله لها اي لبلاغة الكلام طرفان اعلى وهو حد الاعجاز
وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته لا ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته
وما يقرب منه عطف على قوله وهو والضمير في منه عايد للاعلى يعني ان الاعلى
ص ما يوجب منه كلا هما حد الاعجاز هذا هو الموافق لما في المفتاح وزعم بعضهم انه

عطف على حد الاعجاز والضمير عايد اليه يعني ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما
يوجب منه اي من حد الاعجاز وفيه نظر لان الموجب من حد الاعجاز لا
يكون من الطرف الاعلى وقد اوضحنا ذلك في الشرح قوله واسفل وهو ما
اذا غيّر الكلام عنه لما دونه اي لمرتبة هي ادنى منه وانزل التحق
الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات
التي تصدر عن محالها بسبب ما تتفق من غير اعتبار اللطايف والخواص الزايدة
على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة اعلى حضيضها من بعض
يجب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال
وبالفصاحة وتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة
الفصاحة توصف الكلام حسنا وفي قوله تبعها اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه
انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة قوله جعلها تابعة لبلاغة الكلام دون
المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة قوله واما البلاغة في المتكلم
ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم مما تقدم ان كل

ص الكلام عرضا ويح عن حد البلاغة ما لفظ ينبغي اشتماله بان هذه الوجوه

بليغ كلاما كان او متكلما على سبيل استعمال المشترك في معنييه او على تاويل كل ما
يطلق عليه لفظ البليغ فصيح لان الفصاحة ماخوذة في توصيف البلاغة
مطلقا ولا عكس بالمعنى اللغوي اي ليس كل فصيح بليغا لجواز ان يكون
كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا بالعكس لجواز ان يكون
على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقته لمقتضى الحال وعلم
ايضا ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يكون
حصولها كما يكون مرجع الجود والاتقن الى الاحتراز عن الخطاء في نادية
المعنى المراد والا فربما ادى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا
يكون بليغا وقوله والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا فربما اورد الكلام
المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة
في البلاغة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها
عليها وقوله والثاني اي تميز الفصيح من غيره منه اي بعضه ما يبين اي يتضح
في علم متن اللغة كالغرابة وانما قال متن اللغة اي معرفة اوضاع المفردات

اي

لان

لان اللغة اعم من ذلك يعني به يوصف بتميز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى ان
من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عدا ما هما
يقتضي الاستغراب او التنافر فهو غير سالم من الغرابة وبهذا بين فساد قول من قال ان ليس في
علم متن اللغة ان بعض الالفاظ يحتاج في معرفته الا ان يبحث عنه في الكتب
المبسوطة في اللغة او في علم التصريف كمتن لغة القاموس اذ به يوف ان
الاصل يخالف القياس دون الاصل او في علم النحو كضعف التاليف و
التعقيد اللفظي او ما يدرك بالحس كالتنافر اذ به يوف ان مستشزات
متنافرون مرتفع وكذا التنافر الكلمات قوله وهو اي ما يبين في العلوم المذكورة
او ما يدرك بالحس فالضمير عايد الى ما قوله ومن زعم انه عايد الى ما يدرك
بالحس فقد سهى سهوا ظاهرا اما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يوف سلك
العلوم ولا بالحس تميز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فعلم ان مرجع البلاغة
بعضها مبين في العلوم المذكورة وبعضها مدرك بالحس وبقي الاحتراز عن الخطاء
في نادية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي فتم الحاجة الى العلمين مفيدين
لذلك فوضعوا علم المعاني للاول وعلم البيان للثاني واليه اشار بقوله وما

اي الاحتراز عن التعقيد المعنوي

اي الاحتراز عن فوات نادية للمعنى المراد

وهما يحترز به عن الاول علم المعاني وحدها

يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان وسموا هذين العلمين علم البلاغة لكون
مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم
ثم احتجوا المعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع والباعث
بقوله وما يعرف به وجوه التحسين ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة
وتوابعها اكثر مقصوده في ثلثة فنون وكثير من الناس يسمي الجميع
علم البيان وبعضهم الاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والاول
علم المعاني والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة لفن
الاول علم المعاني قدم لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية
المطابقة لمقتضى الحال والموجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء
آخر وهو ايراد المعنى في طرق مختلفة وهو علم ايكية يقتدر بها على ادراك
جزئية وجوز ان يراد به نفس الاصول والقواعد المعلومة ولاستعلامهم المعرفة
في الجزئيات قال يعرف به احوال اللفظ العربي اي هو علم يستنبط منه
ادراك جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان
فرد فرد يوجد منها امكن ان نعرفه بذلك العلم وقوله التي بها يطابق

امكننا ه

اللفظ

لسمي الاول علم البلاغة في المعاني ه

اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الاعلال و
الادغام والرفع والنصب وما شابه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا
المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة
والمراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال فظهر ان ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التوكيد
والتنكير والتقديم والتاخير وغير ذلك وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان
اذ ليس البحث فيها عن احوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد باحوال
اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والاثبات والحذف
وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة
كما اشير اليه في المفتاح وصرح به في شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم و
التاخير والتوكيد والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والاصح القول
بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لانها عين مقتضى الحال وقد
حققنا ذلك في الشرح واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان

التاكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص الموجه اللفظ

بالعهد وجودا واصطلاحا لان الصناعة انما وضعت لذلك ويحصر المقصود

من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في الاجزاء الكلي في الجزئيات والا

لصدق علم المعاني على كل باب من ابوابه احوال الاسناد الخبري واحوال المسند

اليه واحوال المسند واحوال متعلقات الفعل والقصر والانشاء

الفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساوات وانما انحصر فيها لان

الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين

قائمة بنفس المتكلم وهو تعلق احد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان

ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات وتفسيرها بايقاع المحكوم به على

المحكوم عليه او سلبه عنه خطأ في هذا المقام لانه لا يشتمل على النسبة في الكلام

الانشائي فلا يصح التقسيم فالكلام ان كان لنسبته خارج في واحد من

الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة بثبوتية او سلبية مطابقة

اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكون ثابوتيتين او سلبيتين او لا

تطابقه

بان يكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع

سلبية او بالعكس يخبر اي في الكلام خبر والا اي وان لم يكن النسبة خارج كذلك

فانشاء وتحقيق ذلك ان الكلام اما ان يكون لنسبة بحيث تحصل من اللفظ او

يكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة في الواقع بين الشيئين

وهو الانشاء او تكون لنسبة بحيث يقصد ان لها نسبة خارجية تطابق او لا تطابقه

فهو الخبر لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد ان يكون بين

الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لا بد ان يكون بين هذين الشيئين

في الواقع نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك او سلبية بان لا يكون هذا ذاك فان

القيام حاصل لزيد في الخارج قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية

او ليست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية والخبر لا بد له من مسند

اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا

او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول وما اشبه ذلك ولا وجه لتخصيص

هذا الكلام بالخبر وكل من الاسناد والمتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت

با فرى ام معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ أما زايد على اصل المراد لفائدة
احترز به عن التطويل على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ او غير زايد بناء على
ظاهر صحيح راجح لكن لا طايل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز و
مقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند مثل التاكيد والتقديم
والتاخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب افرادها او جعلها ابوابا بر
اسهاو قد لخصنا ذلك في الشرح تنبيه على تغاير الصدق والكذب الذى قد
سبق اشارة ما اليه في قوله تطابقه او لا تطابقه اختلف القائلون باخصار الخبر في
الصدق والكذب في تغاير بما فقيل صدق الخبر مطابقته اى مطابقة حكمه للواقع وهو
الذى يرد الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى وكذبه اى كذب الخبر عدمها
اى عدم مطابقة للواقع يعنى ان الشيئين الذين اوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد ان
يكون بينهما نسبة في الواقع اى مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام
فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام التى للنسبة في الذهن بان يكونا منتبين
لو سلبيتين صدق وعدمها بان يكون احدهما نبوية والاخرى سلبية كذب وقيل

اى الاطناب والمساواة

قوله وقيل فطابقه

خبر نعود وعدمها

صدق الخبر

صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطاء غير مطابق
للواقع وكذبه اى كذب الخبر عدمها اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء
فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب و
المراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم والظن وهذا التكميل يخرج
الشك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار اللهم الا ان يقال
انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقته الاعتقاد والكلام في ان
المشكوك خبر او ليس بخبر مذكور في الشرح فليطالعه ثمة بدليل قوله تعالى اذا
جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين
في قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع
ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم
المواطاة فالتكذيب راجع لا الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع و
اعلم ان هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان والام والجملة

www.alabdulgaderi.com

الاسمية او المعنى انهم كاذبون الكاذبون تسميتها اي تسمية هذا الاخبار شهادة لان
الشهادة لا يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول
الثاني والاول محذوف او المشهود به والمعنى انهم كاذبون في المشهود به اعني قولهم
انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم
الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم
وان كان صادقا في نفس الامر فكانه انهم يزعمون انهم كاذبون في هذا
الخبر الصادق وح لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع
فيتامل للتلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين الى
الاعتقاد والملاحظ انكر الخبر الصدق والكذب واثبت الواسطة وزعم ان
صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر
عدمها اي عدم مطابقته للواقع معه اي مع اعتقاد انه غير مطابق و
غيرهما اي غير هذين القسمين وهي اربعة اعني المطابقة مع اعتقاد وعدم
المطابقة او بدون المطابقة الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة مع عدم اعتقاد

المطابقة

المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق
والكذب بتفسيره خص منه بالتفسيرين الاثنين لانه اعم في الصدق مطابقة
الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا بناء على ان
المطابقة ليستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد و
كذا اعتقاد وعدم المطابقة ليستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد افتقد التفسيرين
الاثنين على احد هما بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة
لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى اذا
مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد في الافتراء والاخبار حال الجنة على
سبيل منع الخلو والتالي باطل لان المراد بالتالي اي الاخبار حال الجنة لا قوله
ام به جنة اي ما سبق على بعض الاوهام غير الكذب لانه قسيمه اي لان التالي
قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره
وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه
فلا يرد ان في هذا المقام الصدق الذي هو قسم من اعتقادهم لو قال

لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان الصدق اظهر مرادهم بكونه خبرا حال الجنة
غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان وعارفون باللغة فيجب ان
يكون من الخبر من ليس بصادق ولا كاذب حتى لا يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا
لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق عدم الصدق لانه لم
يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فليتأمل قوله رد
هذا الاستدلال بان المعنى اى معنى ام به جنة اى لم يفتر فجر عنه اى عن عدم
الافتراء بالجنة لان المجنون لا افتراء له ولان الكذب عن عدم ولا
عدم للمجنون فانتفى لا ليس فيهما كذب بل لما هو اخص منه اى الافتراء فيكون خبرا
الخبر الكاذب بزعمهم فنوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد
الاسناد الخبرى راموضم كلمة واحدة الى اخرى بحيث يفيد المخاطب بانه
مفهوم احدهما ثابت لمفهوم اخرى او منفى عنه وانما قدم بحث الخبر لعظم
وكثرة مباحثه ثم قدم احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة
الطرفين لان البحث انما هو عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه او المسند

احوال الاسناد الخبرى

هذا الوصف انما يتحقق لقد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا
بحث لنا عنها لا يقال ان قصد المخبر اى من يكون بصدد الاخبار والاعلام
والا فالجملة الخبرية كثيرا ما تورد لاغراض اخر غير افادة الحكم او لازمة مثل التحسر والتحزن
كما في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى وما انثى بذلك الخبر
متعلق بقصد افادة المخاطب خبر ان اما الحكم مفعول الافادة او كونه
اى المخبر عالما به اى بالحكم والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة ولا وقوعها وكونه
مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع وهذا مراد من قال ان الخبر لا بد
على ثبوت المعنى او انتفائه والا فلا يخفى ان مدلول قولنا زيد قائم ومفهوم ان
القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلي لا مدلول اللفظ ومفهومه فليفهم و
يسمى الاول اى الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اى
كون المخبر عالما به لازمها اى لازم فائدة الخبر لانه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به
وليس كلما افاد انه عالم بالحكم افاد نفس الحكم لجواز ان يكون الحكم معلوما قبل الاخبار
كما في قولنا لمن حفظ وحفظت التورية وتسميته مثل هذا الحكم فائدة الخبر على انه

من شانه ان يقصد بالخبر وليستفاد منه والمراد منه كونه عالما بالحكم حصول صورة
الحكم في ذهنه وههنا ايضا كذلك شرح نفيه سمي هذا في الشرح وقد ينزل المنى طب
العالم بها اى بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما
بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى علمه
هو والجاهل سواء كما تقول للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة وتنزيل العالم
بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثيرة في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن
اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون بل تنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه كثيرة منه قوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى اى اذا كان قصد
المخبر بخبره افادة المخاطب فان يقتصر من التركيب على عدم الحاجة حذرا عن
اللغو فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اى لا يكون عالما
بوقوع النسبة اولا وقوعها ولا مترددا فان النسبة هل هي واقعة ام لا وبهذا
تبين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره
بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه متنافيان فاستغنى على لفظ المبني للمفعول عن

مؤكدات الحكم ليتمكن الحكم في الذهن حيث وجد خاليا وان كان المنى طب مترددا
فيه اى في الحكم طالبا له بان حدث في ذهنه طرفا الحكم وتجويز بان الحكم بينهما بوقوع النسبة اولا
ووقوعها حسن تقويته اى تقوية الحكم بمؤكد لينزل ذلك المؤكد تردده وبمكث
الحكم له لكن المذكور في دلايل الاعجاز انما يحسن التاكيد اذا كان للمخاطب ظن
في خلاف حكمك وان كان المنى طب منكرا للحكم وجب تاكيده اى تاكيد الحكم
بحسب الانكار اى لتقدره قوة وضعفا يعني يجب زيادة التاكيد بحسب ازدياد الانكار
ازالة له كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عم اذ كذبوا في
المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان والجملة الاسمية وفي المرة الثانية
ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام والجملة الاسمية لمبالغة
المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا
تكذبون وقوله ان اكذبوا مبني على ان تكذيب الاثنين تكذيب للثلثة والا
فالكذب اولا اثنان وبيتي الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا و
الثالث انكاريا وبيتي اخراج الكلام عليها اى على الوجوه المذكورة و

عن الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد اسحبت انك في الثاني ووجوب التاكيد
بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من
مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال وكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير
عكس كما هو في صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى
الحال ولا يكون في مقتضى الظاهر قوله كثيرا ما يخرج الكلام على خلافه اي خلاف
مقتضى الظاهر فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه الى غير السائل
ما يلوح اي يشير له اي يشير السائل بالخبر فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر
اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق اي حاجبا كالمستظل با
لشمس استشراف الطالب المتردد نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني
بالنوح في شأن قومك واستدفاع العذاب الاليم عنهم بشفاعتك فهذا كلام
يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بانه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد
المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بعذاب الاغراق ام لا فيقال انهم
مغرقون مؤكدا اي محكوما عليهم بالاغراق ويجعل غير المنكر بالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير

المنكر شيء من امارات الانكار نحو جاء شقيق اسم جبل عارضا رمحه اي واضعا على العرض
فهو لا ينكر اي في بنائه رمحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات
وهو امارة انه يعتقد ان لا رمح بينهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل
المنكر وخرطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا
بان وفي البيت على ما اشار اليه الامام المرزوقي في حكمه واستهزاء بركانه بزيه من
الضعيف والجبن بحيث لو علم ان فيهم رماحا لما التفت لفة الكفاح ولم تقيده
بحمل الرماح على طريقة قولهم قلت لحمر لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام بريبة
بانه لم يباشر الشدايد ولم يرفع الى مضائق المجامع كانه يخاف عليه ان يرس
بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لغاية عنايته وضعف بنائه ويجعل
المنكر كغير المنكر اذا كان معه مع المنكر ما ان تاملها اي بني من الدلايل والشواهد
ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه معانا ان يكون معلوما له
مشاهدا عنده كما يقول المنكر الاسلام الا اسلام حق من غير تاكيد لان معه
المنكر دلايل وآية على حقية الاسلام وقيل معنى كونه معه ان يكون موجودا

في نفس الامر وفيه نظر لان وجوده لا يكفي في الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده
وقيل معنى ما ان تأمله من العقل وفيه نظر لان المناسب حينئذ ان يقال
ما ان تأمل به لانه لا يتأمل العقل بل يتأمل به نحو لا ريب فيتطابق هذا الكلام
انه يقال الجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك وبيانه ان معنى لا ريب فيه
ليس القرآن عرضة للريب ولا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من
الخاطئين لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معه من الدلايل الدالة عليه انه ليس مما
ينبغي ان يرتاب فيه والاحسن ان يقال انه نظير لتنزيل وجوده الذي
منزلة عدمه بناء على وجوده ما يزيله حتى صح فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه
تعويلا على ما يزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانزال منزلة
عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد قوله هكذا اي مثل اعتبار الاثبات اعتبار النفي
من التجريد من المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد
بحسب الانكار في الانكاري يقول لها الى الذهن ما زيد فاضلا ما او ليس زيد قائما او
للطالب ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم وعلى هذا القياس ثم الاسناد

سواء كان اثباتيا او اخباريا مثلا حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجازا لان
بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان
وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما
هو باعتبار الاسناد واورد بهما في علم المعاني لانهما من احوال اللفظ فيدخلان في
علم المعاني قوله اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسمي الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ما اي لما بني له او الفعل او معناه و
له اي لذلك البني كالفاعل فيما بني له كخوضرب زيد عمرا والمفعول فيما بني له كخوضرب
عمرا فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو وقوله عند المتكلم متعلق بقوله وبهذا دخل فيه
ما يطابق الاعتقاد دون الواقع في الظاهر هو ايضا متعلق بقوله وبه يدخل فيه ما لا
يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل او معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم
من ظاهر حاله وذلك بان لا يقصد بخبره على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه
له ان معناه قائم به وصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او غيره
وسواء كان صادرا عنه باختيار كضرب او لا كمرض ومات فاقسام الحقيقة العقلية

على ما يسمى التوحيد اربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا كقول المؤمن
انبت الله البقل والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل انبت الربيع
البقل والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يوقف حاله وهو
يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها وهذا المثال متروك في المتن والرابع لا
يطابق الواقع ولا الاعتقاد وهو كقولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة
تعلم انه لم يجيء دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب ايضا لما تعين كونه حقيقة الجواز
ان يكون المتكلم قد جعل علم السامع بانه لم يجيء قرينة على انه لم يرد ظاهره فالا
يكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وقوله منه اي من الاسناد مجاز
عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا قوله هو اسناده
اي اسناد الفعل او معناه غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه
مبنيا له يعني غير الفعل للمبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول سواء كان الغير
غيرا في الواقع او عند المتكلم وبهذا سقط ما قيل انه ان اراد غير ما هو له عند
المتكلم في الظاهر فلا حاجة لا قوله بتأويل وهو ظاهر وان اراد غير له في

الواقع

في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل انبت الله البقل مجازا باعتبار الاسناد الى السبب
بتأويل متعلق باسناده ومعنى التأول انك قد تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع
الذي يؤول اليه من العقل وحاصله ان ينصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد
لما هو له قوله اي الفعل وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق للتعريفات ملابسات
معنى اي مختلفة جمع شبهة كمريض ومرضى كملابس المرضى يلابس الفاعل والمفعول
به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال و
نحوهما لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده لا الفاعل او المفعول به يعني ان
اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا الى الفاعل ولا المفعول به اذا كان
مبنيا الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا للمفعول حقيقة كما ومن الامثلة
واسناده لا غيره اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل
وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير ملابس به ما هو له
ملابسة الفعل مجازا كقولنا نعاه عيشة رضية فبما بني للفاعل واسند الى المفعول به
اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اعني فبما بني للمفعول واسند الى الفاعل

لان الليل هو الذى يغيم اى يملأ من انبت الارض املاءه وشوشاء فى المصدر
الاولى التمثيل بنحو جد جده لان الشوشاء بمعنى المفعول فيكون عيشة راضية
قولهم صايم فى الزمان وهجار فى المكان لان الشخص صايم فى النهار والماء
جاء فى النهر وبنى الامير المدينة فى البتب وينبغى ان يعلم ان المجاز العقلى يجرى فى
البنية الغير الاسنادية ايضا من الاضافة والايقاعية نحو اعجبنى انبات الربيع
جرى الانهار قال الله تعالى اشتقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو نوبت
الليل واجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين والتوفيق المذكور
انما هو الاسنادى اللهم الا ان يراد بالاسناد مطلق البنية وههنا مباحث
نفيسة وشحنا بها الشرح وقولنا فى التعريف بتاول يخرج نحو مارض قول الجاهل
انبت الربيع البقل راينا الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان
الى غير ما هو له فى الواقع لكن تاول فيه لانه مراد معتقده وكذا اشتكى الصبب
المريض ونحو ذلك فقوله بتاول يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة فقط او
للتنبيه على هذا التعرض المصنف المتن ليبين ان هذا القيد مع انه ليس ذلك من دابته

هذا الكتاب

هذا الكتاب وقصر على بيان اخراجه لنحو قول الجاهل مع انه يخرج الاقوال الكاذبة ايضا
قوله طذا اى ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لانتفاء التاويل فيسلم كمثل
نحو قولك اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى على المجاز اى على ان الاسناد
وافنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله اى قائل هذا القول
لم يعتقد ظاهره اى ظاهر الاسناد لانتفاء التاول حينئذ لاحتمال ان يكون او معتقدا
لظاهره فيكون من قبيل قول الجاهل انبت الربيع البقل كما استدل يعنى ما لم يعلم ولم
يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز لاجرب
اللبتالى فى قول ابى النجم ميز عنه اى عن الرأس قزع اى الشعر المجتمع فى
نواحى الرأس جرب اللبتالى اى مضبها واختلافهما البطى او اسرع او حال من اللبتالى
او مفعولا فيها وجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر مجازا اى استدل على ان اسناد
ميز لاجرب اللبتالى مجاز بقوله متعلق باستدل اى بقول ابى النجم عقيبه اى عقيب قوله
ميز عنه قزع عن قزع افناه اى ابا النجم او شعر راسه قيل لله در امره واعلم ان الشمس
اطلع حتى اذا راك وفق فارجع فانه يدل على انه فعل لله وانه المبدئ والمعيد المنشئ

والمعنى يكون الاسناد الى جذب الليالى تناول بناء على انه زمان او سبب واقسام ره اى
اقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين او مجازيتهما اربعة لان الطرفين
طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان لغويتان نحو انبت الربيع البقل او مجازيان
لغويان نحو احيى الارض بشباب الزمان فان المراد باحياء الارض بهيج القوى النباتية
فيها واحداث انضارتها بانواع النباتات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحيوة وهى صفة
تقتضى الحس والحركة الارادية وكذا المراد بشباب الزمان زمان قوامها النامية
وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان يكون حرارته الغريزة
مشبوبة الى قوية مشتعلة او مختلف بان يكون احد الطرفين حقيقة والآخر مجازا
نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجازا واى الارض
الربيع فى عكسه ووجه الاعتراض فى الاربعة على ما ذهب اليه ظاهر لانه اشترط فى
المسند ان يكون فعلا او فى معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او
مجازا واذا تليت عليهم آياته اى آيات الله زادتهم ايمانا اشد الزيادة وهى فعل
الله الى الآيات لكونها سببا يدرج ابناءهم سب التدريج او فعل الخبيث الى الآيات
لانه سبب امر نيز عنها لباسهما سب نوع اللباس عن آدم وحوا او فعل الله
تعالى الى ابليس لان سببه لان كل من الشجرة وسبب الاكل والوسوسة ومقاسمته
اياهما انه لهما من الناصحين يوما لصب على انه مفعول به تتقون اى كيف تتقون
يوم القيمة ان يقسم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا سب الفعل الى الزمان وهو
لله حقيقة وهذا كناية عن شدة وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما
يتسارع عند تفاقم الشدايد والمحن او على طوله وان الاطفال يبلغون فيه
وان الشجرة قوله اخرجت الارض اثقالها اى باقيها من الدفائن والكنوز والى
سب الاخراج الى امكانه وهو لله حقيقة وهو غير مختص بالجبر عطف على قوله كبر اى هو
غير مختص بالجبر وانما قال وكذلك لان تسميته بالمجاز فى الاثبات وايراده فى حال
الاسناد الجبرى نوهم اختصاصه بالجبر بل يجرى فى الاثبات كما مان ابن لاصرحا
فان البناء فعل العملة وهو مان سبب آخر وكذا قولك لينبت الربيع شأوه ليصم نهارك
ولتجدجدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر والنهى الى ما ليس الفعل صدوره المطلوب او
الزجر عنه وكذا قولك لبست النهر جار وقوله تعالى اصلواتك تأمرك لانه الى المجاز

العقلي من قرينة الصارفة عن ارادة ظاهر لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة
هو الحقيقة نفسية كلمة تقول بالتفهم من قوله افناه قبل او معنوية كاستحالة
قيام المسند بالمذكور اى بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اى من جهة العقل يعني
يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين بانه يجوز قيامه به لان العقل
اذا خلي ونفسه بعيدة جدا لا كقولك محبتك جاءت بالبك نظهور استحالة قيام
المحبة بالمحبة او عاده اى من جهة العادة نحو هزم الامير الجند لاستحالة قيام هزم
الجند بالامير وحده عاده وان كان ممكنا عقلا وانما قال قبله بالتعليم لصدور
عنه مثل ضرب وهزم غيره مثل قرب وبعد وصدوره عطف استحالة اى لصدور
عن الموجد مثل انشاب الصغر البيت فانه قد يكون قرينة معنوية على ان
انشاب دافني الى كرالغداة وجر العشي مجاز لا يقال هذا داخل في الاستحالة لانا
نقول لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوي العقول واحتجنا في ابطاله من
الدليل حقيقة يعني ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا
اسند اليه يكون الاسناد حقيقة فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون الاسناد

اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اى فما ربحوا في تجارتهم واما حقيقة لا يظهر الا
بعد نظر وتأمل كقوله مرتني رؤيتك اى سرني الله عند رؤيتك وفوقك يزيد
وجهه حسنا اذا ما ازدوته نظرا اى يزيد الله حسنا في وجهه كما او وعمن وقع في
الحسن والجمال ان يظهر بعد التأمل وفي هذا توبيخ بالتبع عبد القاهر ورد عليه حيث زعم انه
لا يجب في المجاز العقلي ان يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس
لسرتني في مرتني رؤيتك وليزيد في يزيدك وجهه حسن فاعل يكون الاسناد اليه
حقيقة وكذا اقدني بلدك حق لي على فلان بل الوجود هنا هو السرور والزيادة والقيام
واعترض عليه الامام الراهني بان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور
الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز او الا فممكن بتقديره و
زعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى
وان الشيخ لم يوف حقيقتها الخفاء فتبعه المقام وظني ان هذا تكلف والحق ما ذكره
الشيخ وانكره اى المجاز العقلي الكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة

بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في
التشبيه وجعل نسبة الانبات عليه قرينة للاستعارة وهذا كناية قوله ذاهبا الى ما مر
من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عند السكاكي ان تذكر المشبه وتريد المشبه به
بواسطة قرينة وهي ان تثبت شيئا من اللوازم المنسية للمشبه به مثل ان تنشب المنية
بالسبع ثم تفوذها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية
تنشبت بفلان على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار
بقرينة نسبة الانبات الذي من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع و
على هذا القياس غيره اي غير هذا المثال وحاصله ان يشبه الفعل المجازي بالفاعل
الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفوذ الفعل المجازي بالذكر ويثبت اليه شيئا من لوازم
الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه ليستلزم ان يكون المراد بعينه في
قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها كما يأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب
السكاكي وقد ذكرناه وهو لا يقتضي ان يكون المراد بعينه صاحبها واللازم باطل اذ لا

اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وهذا مبني على ان المراد بعينه ضمير راضية وحده ويستلزم
ان لا يصح الاضافة الى كل ما اضيف فيه الفعل المجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم نحو
نهاره صايم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من مذهبه لان المراد
بالنهار ليل لان نفسه ولا شك في صحة الاضافة وقوعها كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم
وهذا اولى في التمثيل ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي
صرحا لهامان لان المراد بربح هو العمل انفسهم واللازم باطل لان الله اراد
الخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل ونفى الطبيب المرض و
شفى رمد عين

لظهور ان ليس المراد بالمشبه في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع حقيقة والسكاكي
مصرح بذلك في الكناية والمقام لم يطلع عليه ولانه اي ما ذهب اليه السكاكي ينتقض نحو
نهاره صايم وليله قايم وما اشبه ذلك ومما يشتمل على ذكر الفعل الحقيقي لاشتماله على
ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام هو الاستعارة بكما صرح به السكاكي والجواب
انه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه يبني على التشبيه بدليل انه جعل قوله وقد زرارة
على القمر من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي
بالاستعارة بالكناية اجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برئ عنه وربما ترك اولا
احوال المسند اليه اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه على المسند
لما سيأتي اما حذفه فقد به على سائر الاحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان
به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره ههنا بفظ الحذف وفي المسند بفظ الترك
تنبيها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم لشدة الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر
اتي به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فكانه ترك عن اصله فلا احتراد
عن العبث بناء على الظاهر لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة هو كذلك من

الكلام اركيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ فان الاعم وعند الذكر
على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لافتقار
اللفظ عليه واما قال كيف لان الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه با
لقرائن كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز عن التخييل المذكور
او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار تنبهه هل
يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا
او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه اي ايهام صون لسانك
عنه تحقيرا له او تاتي الانكار اي تيسره لدى الحاجة كخوف او ضيق عند قيام القرينة
على ان المراد زيد لبنائي ذلك ان تقول ما اردت زيدا بل غيره او نحيته والظاهر ان
ذكر الاحتراز عن العبث مغن عن ذلك لكن ذكره لاجل احدهما الاحتراز عن سوء الادب
فيما ذكروا له من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد اي لله تعالى والثاني التنويه
التمهيد لقوله او ما شابهه اي التعيين كوهاب للالوف اي السلطان او الخوف ذلك
كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة او سآمة او فوات فرصة او نحو فظة

على سمع او وزن او قافية او ما اشبه ذلك كقولك للصبي اغزل اي هذا لا غزل و
كالاخفاء من غيرك مع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على ترك
مثل ربه من غير لام او ترك نظائره مثل الرفع على المدح والذم او الترحم وامتا
ذكره اي ذكر المسند اليه فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او
الاحتياط لضعف التعويل اي الاعتماد على القرينة او التنبيه على
غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من
ربهم واولئك هم المفلحون او اظهار تعظيمه لكون اسمه مما يدل على التعظيم
مثل امير المؤمنين حاضرا او اهانته اي اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة
مثل ابو لهب الخبيث حاضرا او التبرك بذكره مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قابل هذا
القول او استلذاذه مثل الحبيب حاضرا او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب
اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام
مع الاجناء كقوله تعالى حكاية اي عصاي اتوكأ عليها الى آخر الاية وقد يكون الذكر
للتهويل او التعجيب او لانها ذات فضيلة على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار او امتا

او التسجيل م
موجه شتى

تربيم

وامتا تعريفه اي ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف في المسند النكير
لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند النكير فالاضمار لان المقام للتكلم
نحو انا ضربت او الخطاب نحو انت ضربت او الغيبة بالتقدم ذكره اما لفظا
تحقيقا او تقديرا او امتا معنى بدلالة اللفظ عليه او قرينة حالية واما حكما واصل الخطاب
ان يكون لمعين واحدا كان كثيرا الان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين
ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر وقد يترك الخطاب مع معين لا غيره اي غير
معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم عند ربهم لا يريد بقوله تعالى ولو ترى مخاطبا معينا قصدا
لم تقطع حال المجرمين اي تناهت حالهم في الظهور لكل من يتأتى منه الرؤية
فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية
فله دخل في هذا الخطاب او بكى لهم رؤية مخاطب على حذف المضاف وبالعلمية
اي توجيه المسند اليه بايراده علما او ما وضع لشيء معين مع جميع مختصاته لاحضاره
اي المسند اليه بعينه اي لشخصه كيت يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز بهذا عن

احضاره باسم جنسه كرجل عالم جاءنى فى ذهن السامع ابتداء اى اول مرة
واحترز به عن نحو جاءنى زيد وانور اكتب باسم جنس لا يطلق
باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم او المخاطب او باسم
الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة وبهذه القيود تتحقق مقام العلمية و
الا فالقيد الاول مغن عما سبق وقيل احترز بقوله ابتداء عن الاحضار بذكره كما فى ضمير الغائب
والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة و
فيه نظر لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع نحو
قل هو الله احد فالله صله الآ حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف تجعل هنا حرف التعريف عوضا
جعل علما للذات الواجب الوجود الحق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب
لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كلى الخ فرده فلا يكون علما لان مفهوم العلم
جزئى وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد اجمعوا على ان قولنا
لا آله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما افادت التوحيد لان الكلى
من حيث هو كلى يحتمل الكثرة او تعظيم اهانة كما فى الالقاب الصالحة لذلك مثل

وهو معاوية او كناية عن معنى يصلح العلم له كابو طعب فعل كذا الكناية على كونه جهنميا
بالنظر الى الوضع الاول اعنى الاضافى لان معناه ملازم النار وملابسها وتلزمه
انه جهنمى فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا
القدر كاف فى الكناية وقيل فى هذا المقام ان الكناية كما يقال جاءنى
ويراد ملازمه اى جواد لا الشخص المسمى كما تم يقال رايت اباطلب اى جهنميا
وفيه نظر لانه استعارة لا كناية على ما سيجئ ولو كان المراد ما ذكره لكان
قولنا فعل كذا هذا الرجل مشيرا الى كافر او قولنا ابو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمى ولم
يقل به احد وتمايل على فرد وكذا انه مثل صاحب المفتاح وغيره وهذه
الكناية لقوله لقد ثبت يد ابى لهب ولا شك ان المراد به الشخص المسمى بابا لهب
لكافر آخر او ابهام استلذاذه اى وجدان العلم لذيذ الخ وقوله تالله يا
طيبات القاع قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من البشر او التبرك بذكر
لله الهادى ومحمد الشفيع او كذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع و
غيره مما يناسب اعتباره فى الاعلام وبالموصولية الى توقف المسند اليه

بايراده اسم موصول لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة بذى
الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما
لايكون اوكليهما للمتكلم او لكليهما علم بتمام الصلة كقولك الذين فى بلاد الشرق لا
اعرفهم او لا نوفهم لقاءه حدوى مثل هذا الكلام او استهجان التصريح بالاسم
او زيادة التقرير اى تقرير الوضع المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند
قيل تقرير المسند اليه نحو وراودته اى يوسف والمراودة مفاعلة من راد
يرود اذا جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل الباغى
عن الشئ الذى لا يريد ان يخرج من يده ويحتال عليه بان يغلبه وبابه قعد
وهى عبارة عن التحيل لمواقعته اياها والمسند اليه هو قوله التى هو فى بيتها
عن نفسه متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف و
طهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان
فى بيتها وتمكن من نيل المراد عنها ولم يفعل كان ذلك غاية فى الزاهة
وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير

ايراد الاسم الموصول

تقرير المسند لان فى كونها فى بيتها
ايماء الى تقرير المراودة لما فيه من فرط
الاختلاط والالفة

ايراد الاسم الموصول لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة بذى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لايكون اوكليهما للمتكلم او لكليهما علم بتمام الصلة كقولك الذين فى بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نوفهم لقاءه حدوى مثل هذا الكلام او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى تقرير الوضع المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند قيل تقرير المسند اليه نحو وراودته اى يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل الباغى عن الشئ الذى لا يريد ان يخرج من يده ويحتال عليه بان يغلبه وبابه قعد وهى عبارة عن التحيل لمواقعته اياها والمسند اليه هو قوله التى هو فى بيتها عن نفسه متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف و طهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد عنها ولم يفعل كان ذلك غاية فى الزاهة وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير

ذالشرح ثم انه الايماء اى الى وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام
وربما جعل ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اى لشان الخبر نحو
ان الذى سمك السماء اى رفع السماء بنى لنا بيتا اراد الكعبة او بيت الشرف و
المجد دعائمه اعز واطول من دعايم كل بيت فى قوله ان الذى سمك السماء ايماء
الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه تعريض
ببناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء اعظم منها وارفع او ذريعة الى تعظيم شانه
عنده اى غير الخبر نحو ان الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى
ان الخبر المبنى عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب عليه السلام وربما جعل ذريعة
لا للاهانة لشان الخبر نحو ان الذى لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه كتابا او
لشان غير نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقق الخبر اى جعله محققا
نحو ان الذى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فالتى ضرب البيت
هى الهالكة فوعول هى المهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة و
انقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المحبة وبورة حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقق

الخبر وهو مفقود فى مثل ان الذى سمك السماء بنى لنا اذ ليس فى رفع السماء تحقيق و
تثبيت لبنائه لهم بيت فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر وبالاشارة الى تعريف
المسند اليه باسم الاشارة ليتميز اى المسند اليه اكمل تمييز لغرض من
الاغراض نحو هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او على الحال فى محاسنه
من نسل شيبان بن الصال والسلم وهما يحتمان بالبادية يعنى يقيمون بها بادية
لان فى قوة الوقوف الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير
المحسوس كقوله اولئك ابائى فجئنى بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير
المجامع او بيان حاله اى المسند اليه فى القرب او البعد او التوسط كقولك
هذا او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين
واشتمال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث يتبين ان هذا مثلا للقرب
ذاك للتوسط وذلك للبعد وبنظر علم المعانى من حيث انه اذا اريد بيان قرب
المسند اليه يؤتى بهذا ونحوه ايذانا على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور
المعبر عنه بشئ يوجب تصوره على اى وجه كان او تحقيره اى تحقير المسند اليه بالقرب

نحو هذا الذي بذلك آلهتكم او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب
تنزيلا البعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة او لتحقيره اى لتحقير المشار اليه بالبعد
كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة الحضور و
الخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او
معنا وكثيرا ما يذكر المعنى المستقدم بلفظ ذلك كان المعنى غير مدرك بالحس فكأنه
بعيد او للتنبيه اى لتوفيف المسند اليه بالاشارة عند تعقيب المشار اليه
باوصاف اى عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء
الشيء على عقبه ثم عدية بالباء الى المفعول الثاني وتقول عقبته بالشيء اذا
جعلت الشيء على عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل ان معناه عند جعل اسم الاشارة
بعقب اوصاف على انه متعلق بالتنبيه اى للتنبيه على ان المشار اليه حقير
بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من اجلها متعلق بكبير اى حقيق
بذلك لاجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب و
يقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون

تنبيه

عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة
الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء
بما يرد بعد ذلك اولئك وما كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا
من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة وبالاتم اى توفيف المسند اليه باللام
للاشارة الى معهود اى احضر من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب احد كان
او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا
او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالانثى
اى كالانثى التي وهبت تلك الانثى لها اى لامرأة عمران فالانثى اشارة الى
ما سبق ذكره صريحا في قولها تعالى قالت رب اني وضعتها انثى وكذا ليس مسند اليه و
الذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قولها تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني
محررا فتقبل مني انك انت السميع العليم فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث
لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما يكون للذكور دون
الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به كخروج الامير اذا ألمين

في البلد الآخر واحدا او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار
لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة وقد يأتي المعرف
بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة
ذلك لواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة
في الذهن على فرد موجود في الذهن من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وخارجيا
من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزء من
جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي
بل من حيث الوجود ولا من حيث وجوده في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك
ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج ومثله قوله تعالى واخاف ان يأكله
الذئب وهذا في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف
وقوعه مبتدأ ذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة
لما بينهما من تفاوت ما وهو ان النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة
وهذا معناه نفس الحقيقة وانما يستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاكل فيما

فالجمع ذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ولكونه في المعنى
كالنكرة قد يعامل معاملة المنكر ويوصف بالجملة كقوله ولقد أمر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة
الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها
الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن
الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن
ذكره فاللام آتي لتعريف العهد الذهني او الاستغراق هي لام الحقيقة حملت على
ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة وهذا قلنا ان الضمير في قوله وقد يأتي وقد يفيد عائد
الى اللام المشار بها الى الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة من ان يقصد بها الاشارة
الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ليتميز عن سائر اسماء الاجناس من النكرات
مثل الرجل رجل واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد ان
لام العهد اشارة الى حصة معينة من الحقيقة واحد كان او اثنين او جماعة
ولام الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد فليتأمل وهو

اى الاستغراق صربان حقيقى وهو ان يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب اللغة نحو

عالم الغيب والشهادة اى كل غيب وشهادة وعرفى وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله

اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده او اطراف مملكته

لانه للمعهوم عرفا لاضافة الدنيا قيل المثال مبنى على مذهب المازنى والا فاللام

فى اسم الفاعل عند غيره موصول وفيه نظر لان الخلاف انما هو فى اسم الفاعل بمعنى

الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا بهذه الصلة

فعل فى صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الا

سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا ثمانى للاستغراق نحو اكرم

الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا واستغراق المفرد

سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع بمعنى انه

يتناول كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين والجمع يتناول

كل جماعة بدليل صحة لا رجال فى الدار اذا كان فيها رجل او رجلان

دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وهذا فى النكرة المنفية

واما المعرف باللام فلما دخل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد

على ما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء واشار اليه ائمة التفسير وقد

استوفى الكلام فى هذا المقام فى الشرح فليطالع ثمة ولما كان ههنا مظنة اعتراض

وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده وهما

متنافيان اجاب عنه بقوله ولا تنافى بين الاستغراق وافراد الاسم لان

الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفى والتعريف انما يدخل عليه اى على الاسم

المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على الوحدة المعنى وامتناع وصفه بنعت

الجمع للمحافظة على التناكل اللفظى ولانه اى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى

كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور ان

حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض وبالاضافة اى تعريف

المسند اليه باضافته لما يبتنى من المعارف اما لانتهائها اى الاضافة اخصر

طريق الى احضاره فى ذهن السامع نحو هواى اى مهوى وهذا اخصر من الذى

اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفوط الاهتمام لكونه فى الجنب

على الرجل مع الركب اليمانين مُصْعَدًا اى مبعدا ذاهبا فى الارض وتامة جنيب
جثمانى بكمة مُوثَق الجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد لفظ
البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر او لتضمنها اى لتضمن الاضافة تعظيما
لشان المضاف اليه والمضاف او غيرهما كقولك فى تعظيم المضاف اليه
عبدى حضر تعظيما لك بان لك عبدا وفى تعظيم المضاف عبد الخليفة
ركب تعظيما للعبد بانه عبد الخليفة وفى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه عبد
السلطان عندى تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان عنده او غير المسند اليه
المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا
للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او
غيرهما كقولك ولد الحجام جليس زيد او لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل
الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل
تقديم البعض على البعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات
واما تنكيره اى تنكير المسند اليه فلافراده اى للقصد الى فرد ما يصدق عليه اسم

الجنس كقولهم جاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اى للقصد الى نوع منه نحو على
ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية وهو عطف التعاوى عن آيات لله تعم
وفى المفتاح انها للتعظيم اى غشاوة عظيمة او التعظيم او التحقير كقوله
لرجب اى مانع عظيم فى كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب الوفاء حاجب
اى مانع حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما
او التقليل نحو رضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم
بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات والمقادير
تحقيقا كما فى الابل وتقديرا كما فى الرضوان وكذا التحقير والتقليل وللاشارة
الى ان بينهما فرقا قال وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير جميعا نحو ان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك اى فهو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وذووا
آيات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل نحو حصل عنده شئ
اى حقير قليل ومن تنكير غيره اى المسند اليه للافراد او النوعية نحو قوله تعالى والله
خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة مخصوصة هى نطفة

المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع لطيفة
التي تخص بذلك النوع من الدابة ومن تنكير غيره للتعظيم نحو قوله تعالى
فاذنوا بحرب من الله ورسوله اى حرب عظيم من الله او للتحقير كالحوان
نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول
المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الا استثناء مفرغ
مع امتناع ما ضربته الا ضربا على ان يكون المصدر للتاكيد لان مصدر ضربته لا
يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا ليحتمل المستثنى وغيره وكما ان التنكير
الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض كما في قوله ورفع
بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا صلى الله عليه وآله وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم
فضله وعلاء قدره ما لا يخفى واما وصفه اى وصف المسند اليه والوصف
قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو انسب ههنا او فق
لقوله واما بيانه وانما الابدال منه اى ما ذكر النعت له فلكونه اى الوصف بمعنى المصدر
والاحسن ان يكون بمعنى النعت على ان يراد باللفظ احد معنييه وبضميره ومعناه الآخر

على ما يجيء في البديع مبينا له اى للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك
الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله فان هذه الاوصاف
مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له ونحوه في الكشف والايضاح وان لم يكن وصفا
للمسند اليه قوله الا لعين والذي يظن بك الظن كان قد رأى ف
قد سمعا فالمعنى معناه الزكي المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه وبلو ضحه
لكنه ليس بمسند اليه لانه مرفوع على انه خبر ان في البيت السابق اعني ان الذي
جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او منصوب على انه صفة للاسم
ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله وبعد عدة ابيات اودي فلا تنفع الاضغ
من ام لمن قد تحاول البدعا او لكونه الوصف مخصصا للمسند اليه اي
مقللا اشتراكه او رافعا احتماله وفي عرف النحاة التخصيص عبارة عن
تقليل الاشتراك في النكرة والتوضيح عن رفع الاحتمال في المعارف نحو
زيد التاجر عندنا فان وصفه بالتاجر يرفع الاحتمال للتاجر وغيره او
لكون الوصف مدحا او ذما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل

حيث يتعين اى الموصوف اعنى زيدا قبل ذكره اى ذكر الوصف والا لكان الوصف
مخصصا او لكونه تاكيدا لخواص الدابر كان يوما عظيما فان لفظ اليوم
مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى وما من
دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس
لدفع توهم الاستثناء او لزيادة التعميم والاحاطة وامّا تاكيده اي
تاكيد المسند اليه فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله
اعني جعله مستقرا او تحققا ثابتا بحيث لا يظن به غير ما خوجاءني زيد زيد ازا
لم يظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه وقيل
المراد تقرير الحكم اي انا عرفت او المحكوم عليه اي انا سمعت في حاجتك وحدي
او لا غيري وفيه نظر لانه ليس من تاكيد المسند اليه في شيء اذ تاكيد المسند اليه
انما يكون لتقرير الحكم فتامل وسيصرح المص بهذا او دفع توهم التجوز اي التكلم
بالمجاز خوقطع الامير اللص اونفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع
الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه يتوهم ان المجيء غير زيد وانما ذكر

بناء على سهل الشهو او لدفع توهم عدم الشمول خوجاءني القوم كلهم او اجمعون
لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجيء الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع
من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد واما تاكيد
اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص بر الخو قدم
صديقك خالد ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح لجواز ان يكون الايضاح
من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم يخصه كقوله والمؤمن العائذات
الطير يمسحها فان الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس اسما يختص بها وقد
يجيء عطف البيان لغير الايضاح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما
للناس ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة
للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك واما الابدال منه اي من المسند اليه
فلزيادة التقرير من اضافة المصدر للمفعول او من اضافة البيان
اي الزيادة التي هي التقرير وهذا من عاد الزيادة افتقار صاحب المفتاح
حيث قال في التاكيد للتقرير وههنا لزيادة التقرير ومع هذا فلا يخلوا

عن نكتة وهي الايجاز الا ان الغرض من البدل اما ان يكون مقصودا بالنسبة
والتقرير زيادة تكميل تبعا وضمنا بخلاف التاكيد فان الغرض منه نفس
التقرير والتحقيق كقولك جاءني اخوك زيد في بدل الكل فحصل التقرير بالتكرير
كقولك جاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وسلب زيد
توبة في بدل الاشتمال وبيان التقرير فيهما ان المتبوع يشتمل على
التابع اجمالا كانه مذكور اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان معناه
ان يشتمل المبدل منه على البدل كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
يكون متواريا اجمالا او متقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل
منه متشوقة لما ذكره منتظرة له وبالجملة كيف لا يكون المتبوع فيه كذلك
يطلق ويراد به التابع كقولهم اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا
اذا ضربت حماره وظاهر قولهم ان كقولك جاءني زيد اخوه بدل الغلط لا بدل الاشتمال
بل بدل الكل ايضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط لانه
لا يقع في فصيح الكلام واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه

فتفصيل

فتفصيل المسند اليه مع اختصار كقولك جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل
بانه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بان المجيئين كانا معا او مترتبين مع مهلة
او بلا مهلة واحترز بقولنا مع اختصار عن قولك جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه
تفصيلا للمسند اليه مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة على الجملة
وما يقال من انه احترز عن قولك جاءني زيد جاءني عمرو من غير عطف فليس بشيء
اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل ان يكون اعراضا عن الكلام
الاول نص عليه الشيخ في دلايل الاعجاز او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد
المذكورين اولا او من الآخر بعده مع مهلة او بلا مهلة كذلك اي مع اختصار
واحترز بذلك عن قولك جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة بخلاف جاءني
فعمرو وثم عمرو وجاء القوم حتى خالد فان ثلثة تشترك في تفصيل المسند
الا ان الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي وحتى تدل على ان
اجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس فمعنى تفصيل
المسند فيها ان يجيء تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا من حيث انه اقوى او

المتبوع أولا وبالتابع ثانيا من حيث انه اقوى او اضعفها ولا يشترط فيها الترتيب
الخارجي فان قلت في هذه الثلثة ايضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل او تفصيلها
عاقبت فرق بين ان يكون الشيء حاصلا من شيء وبين ان يكون مقصودا
منه وتفصيل المسند اليه في هذه الثلثة وان كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه
الثلثة لاجل لان الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات او النفي فهو
الغرض الخاص والمقصود من الكلام ففي هذه الامثلة لتفصيل المسند اليه كانه امر
كان معلوما وانما سيق الكلام لبيان ان يجيء احدهما كان بعد الآخر فتامل
وبهذا البحث ظهر ما في ردة الشيخ في دلايل الاعجاز وصي بالمحافظة عليه اورد
التامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو ولمن
اعتقد ان عمرا جاءك دون عمرو ولا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون
لا لمن اعتقد انهما جاءاك جميعا وفي كلام النحاة ما يشعر بانه انما يقال لمن
انتفاء المجيء عنهما جميعا او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى المحكوم عليه آخر الخ
جاءني زيد بل عمرو وما جاءني عمرو بل زيد فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم

ان يجعل المتبوع

التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع في حكم المسكوت عنه لا ان ينفي عنه الحكم قطعا خلافا
لبعضهم ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي ان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن
التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه او مستحق الحكم له حتى يكون معنى ما جاءني زيد
بل عمرو الم يجيء وعدم مجيء زيد ومجيء عمرو على الاحتمال او مجيئه متحقق كما هو مذهب المبرد
وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى جاءني زيد بل عمرو ان
عمرو جاءني كما هو مذهب الجمهور ففيه اشكال او الشك من المتكلم او التشكيك
لك مع اي ابقاءه في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو
قوله تعالى انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو
ليدخل الدار زيد او عمرو او الفرق بينهما ان في الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير
واما فضله اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما فصل جعله من احوال
المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا وبالذات
في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له فلتخصيصه الى المسند اليه بالمسند
يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام محصور

خصصت
على زيد لاينجاوزه الى عمرو فالباء في قوله فلتخصيصه بالمسند شبهها في قولهم
فلانا بالذكر اى ذكرته دون غيره كانك جعلته من بين الاشياء ص مختص بالذكر
اى متفرد به والمعنى ههنا جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه
مختصا بان يثبت له المسند كما يقال في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا
نعبد غيرك واما تقديمه اى تقديم المسند اليه فلكون ذكره اهم
فلا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد ان يبين ان الاهتمام من اى جهة
واى سبب فلذا فصله بقوله اما لانه اى تقديم المسند اليه الاصل لانه
المحكوم عليه ولابد من تحققه في الذهن قبل الحكم فقصدوا ان يكون ذا الذكر
ايضا مقدما ولا مقتضى للعدول عنه اى عن كونه الاصل اذ لو كان امر يقتضي
العدول عنه فلا يقدم كما في الفعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول

يعني كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه اذا لم يكن ثمة امر يقتضي العدول عن ذلك الاصل

واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه
اى الى الخبر كقولك الذي حادث البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
يعني تجربت الخلايق في المعاد والجسماني والنشور الذي ليس بمعقول فقيل بان امر

الاله واختلف الناس من مريد فداء الى ضلال وما دعى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا
يقول به واما لتعجيد المسرة او المساءة كما للقال علة لتعجيل المسرة
او التطير عنه لتعجيل المساءة نحو سعدى وادرك لتعجيل المسرة والسفاح في وارصيد لك
لتعجيل المساءة واما لايهام انه اى المسند اليه لايزول عن الخاطر لكونه مطلوبا
او انه مما يتلذذ به لكونه محبوبا واما لنحو ذلك مثل اضمار تعظيمه او تحقيره
او ما اشبه ذلك قال عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلي اى قصر الخبر الفعلي عليه ان ولي المسند اليه حرف النفي اى قصر الخبر
الفعلي عليه اى وقع بعده بلا فصل نحو ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه مقول
لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من
العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته للجميع من سواك لان التخصيص انما هو بالنسبة الى
من توهم المخاطب انتظاركما معه وانفرادك به دونه ولهذا اى ولان التقديم
يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لا يصح ما انا قلت هذا
ولا غيري لان مفهوم ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق

لا غيرى نفيها عنه وهما متناقضان ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضى ان يكون
انسان غير المتكلم قد رآى كل احد من الناس لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وصف
العموم فى المفعول ويجب ان يثبت لغيره على وجه العموم فى المفعول ويجب ان
يثبت لغيره على وجه العموم فى المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى ولا ما
انا ضربت الا زيدا لانه يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى
زيد لان المستثنى منه مقدر عام فكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يثبته
لغيره كتقيض لمعنى القرآن عاما فعام وان خاصا فخاص ونفى هذا المقام مباحث
شريفة ويتبنى بها الشرح والآ اى وان لم يل المسند اليه حرف النفى بان لا يكون
فى الكلام حرف النفى او يكون حرف النفى متاخرا عن المسند اليه فقد يات
التقديم للتخصيص رد اعلى ما زعم انفراد غيره اى غير المسند اليه المذكور به
اى بالخبر الفعلى كانا سعيت فى حاجتك لمن زعم انفراد الغير بالسعى فيكون
قصر قلب او زعم مشاركته لك فى السعى فيكون قصر افراد ويؤكد على الاول
اى على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير بنحو لا غيرى مثل لا زيد ولا عمرو ولا

من سولا

من سولا لانه الدال صريحا على نفى شبهة ان الفعل صدر من الغير فيؤكد على
الثانى اى على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة بنحو وحدى مثل منفردا
او متوحدا او غير مشارك لانه الدال صريحا على ازالة اشتراك الغير فى الفعل والتاكيد
انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع وقد يات لتقوية الحكم
وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص كو انا اعطى الجزيل قصدا الى تحقيق انه بفعل عطاء
اى فيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى ولكن اذا كان الفعل منفيا فقد
يات التقديم للتخصيص وقد يات للتقوى فالاول كو انت ما سعيت فى حاجتى
قصدا الى تخصيصه بعدم السعى والثانى نحو انت لا تكذب وهو تقوية الحكم
المنفى وتقريره فانه اشتد لنفى الكذب من لا تكذب لما فيه من تكرر
المفقود لا تكذب وقصر المصدر على مثال التقوى كتبوع عليه التفوقة بينه وبين
المسند اليه كما اشار بقوله وكذا من لا تكذب انت بمعنى انه اشتد لنفى الكذب
من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا لانه اى لان لفظ انت ولان لا
يكذب انت لتاكيد المحكوم عليه بانه ضمير المخاطب حقيقا وليس الاسناد اليه

على سبيل السهو او التجوز او النسيان لان تاكيد الحكم لعدم تكرر الاسناد هذا

الذى ذكرمن ان التقديم للتخصيص نادره والتقوى اخرى ان بنى الفعل

وان بنى الفعل على منكر افاد التقديم تخصيص الجنس او الواحد اى بالفعل

نحو جاءنى رجل اى لا امراة ويكون تخصيص جنس او لا رجال فيكون تخصيص واحد

وذلك لان اسم الجنس حال المعنيين الجنسية والعدد المعين اعنى الوا

المفردة ان يكون لواحد من الجنس فقد يقصد بها الجنس فقط وقد يقصد

الواحد فقط والذى ينبه به كلام الشيخ فى دلايل الاعجاز ان لا فرق بين المعرفة

النكرة فى ان البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى ووافقه

اى عبد القاهر السكاكى على ذلك اى على ان التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه فى

شرايط وتفصيل فان مذهب الشيخ انه ان ولى حرف النفى فهو للتخصيص قطعا

والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم او ظاهرا معرفا او منكرا

شتا كان الفعل او منفيا ومذهب السكاكى انه اذا كان نكرة فهو للتخصيص ان لم

يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوى وان كان

مضمرا فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلى حرف

النفى وغيره والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الا

ان جاز تقديران يكون اى المسند اليه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى

فقط لا لفظ لخوا فاقمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون

انا فاعلا معنى وتاكيدا لفظيا وقد يعطف على جاز يعنى ان افاده التخصيص

شرط لاحد شرطين احدهما جواز التقديم والاخر ان يعتبر ذلك اى يقدر انه كان

فى الاصل مؤخرا والا اى وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم الا

التقوى الحكم سواء جاز تقدير التاخير كما مر فى نحو انا قمت ولم يجز

اولم يجز تقدير التاخير اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله

قام زيد فقدم لما كان مقتضى هذا الحكم الكلام ان لا يكون نحو بل جاءنى

مفيدا للتخصيص لانه اذا اخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناه السكاكى و

اخرجه من هذا الحكم بان جعل فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى لا لفظا

بان يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله واستثنى
السكاكى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا
قيل الذين ظلموا مبتدأ قدم عليه خبره وقيل بدل من واو واسروا
اى على القول بالابدال من الضمير يعنى قدر ان اصل رجل جاءنى
رجل على ان رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر بقوله
واسروا النجوى الذين ظلموا ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعلته من هذا
الباب ليلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له اى للتخصيص سواه اى سوى
تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على انه فاعل معنى ولو لا انه يخصص لما صح وقوعه مبتدأ
بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فيلزم ارتكاب خلاف
هذا الوجه البعيد فى المنكر دون المعرف فان قيل فيلزم ابراز الضمير فى مثل جاءنى
رجلان وجاءنى رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده ان المرفوع فى قولنا
جاءنى رجل بدل لا فاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد ان
فى مثل قولنا رجل جاءنى يقدر ان الاصل جاءنى رجل على ان رجلا بدل لا فاعل
فنحو جاءنى رجال فليتامل ثم قال السكاكى وشرطه اى وشرط جعل المنكر من هذا

الباب

الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع
كقولك رجل جاءنى على قصد ان معناه رجل جاءنى لا امرأة اولا اثنان
دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص امتنا
على تقدير الاول يعنى تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد ان المهر شر لا خير
لان المهر لا يكون الا شرا والتخصيص يستدعى اشتراك الخير والشر فى الامر ولا امتنا
على تقدير الثانى يعنى تخصيص الواحد فلنبوه عن مظان استعماله اى لنبوه
تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر
شر لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب
الاثر فالوجه اى وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص تقطيع
شان الشر بتنكيره اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم
قطيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما كان من تخصيص
الجنس او الواحد وقيد اى فيما ذهب اليه السكاكى نظرا الى الفعل اللفظى والمعنوى
كالتاكيد والبدل سواء فى امتناع التقديم مع بقائه على حالهما اى ما دام الفاعل

فاعلا والتابع نابعا بل امتناع تقديم التابع اولى فتجويز تقديم المعنوى
دون اللفظى بحكم وكذا تجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل بحكم لان امتناع
تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع تقديم الفاعل انما هو فى
ان يقال فى نحو زيد قام انه كان فى الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ
كما يقال فى جود فطيفة ان جود كان فى الاصل صفة فقدم وجعل مضافا وفيه
امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة الا فى العطف فى ضرورة
الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بان تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل
عن الفاعل وهو محال بخلاف المخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض
ثم لا نسلم انتفاء التخصيص فى نحو جاءنى لولا تقدير التقديم
لخصوصه اى التخصيص بغيره اى غير تقدير التقديم كما ذكر السكاكى من التهويل
وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكى وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواء
لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال انما يركب ذلك الوجه البعيد عند المنكر
شرطا للابتداء ومن العجائب ان السكاكى انما ركب ذلك الوجه البعيد لئلا يكون

البعيد لئلا يكون المبتدا نكرة محضة وبعضهم يزعم انه عند السكاكى بدل مقدم
لامتناء وان الجملة فعلية لا اسمية ويتمسك فى ذلك بتلويحات بعيدة من كلام
السكاكى وبما وقع من السهو للشارح العلامة فى نحو ازيد قام وعمرو قعد ان للرفوع
يحتمل ان يكون فاعلا مقدما ولا يلتفت لاقترانهم بامتناع تقديم التوابع حتى
قال الشارح فى هذا المقام ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه ما واما التوابع
فيحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو ان يفسخ كونه تابعا ويقدم واما على طريق
الفسخ فيمتنع تقديمها ايضا لاستحالة تقديم التابع من حيث هو تابع فافهم ثم
لا نسلم امتناع ان المهر تشتر لاحبيب كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم
شر لان المعنى ان الذى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكى
ويوجب من قبيل هو قام زيد قائم فى القوى لتضمنه اى لتضمن قائم
الضمير مثل قام فيحصل للحكم تقوى وشبهه اى شبه السكاكى مثل قائم المتضمن للضمير
بالخالى عنه اى عن الضمير من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب و
العيبة كانا قائم وانت قائم وهو قائم كما لا يغير الخالى عن الضمير كذا انا جاءنى

وهو رجل

رجل وبهذا الاعتبار قال يوب ولم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ
الاسم مجرورا عطفا على المضمر يعني ان قوله يوب مشبهان فيه شيئا من التقوى و
ليس في مثل التقوى كما في زيد قائم فالاول لتضمن الضمير والثاني لشبهه با
لخالي عن الضمير ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه اي مثل
قائم مع الضمير بعاملها اي معاملة الجامد في البناء في مثل جل قائم ورجلا
قائما ورجلٍ قائمٌ ومما يرى تقديمه اي ومن المسند اليه الذي يرى تقديمه على المسند
كالملتزم لفظ غير ومثل اذا استعمل على سبيل الكناية في نحو مثلك لا
يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة
تعريض بغير المخاطب بان يراد بالمثل والغير انسان او نحو مثل للمخاطب
غير مماثل بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية لانه اذا انتفى عمن كان على صفته
من غير قصد لا مماثل لزم نفيه عنه وانبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضاء
محلا يقوم به وانما يرى التقديم في هذه الصورة كالملتزم لكونه اي التقديم
اعون على المراد لهما اي لهذين التركيبين لان الوضع منهما انبات الحكم بطريق

البخل

الكناية

وهو رجل

الكنايه التي هي ابلغ هو التقديم لافادته التقوي اعون على ذلك وليس معنى
قوله كالملتزم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان
يجوز التاخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه الشيخ في دلائل
الاعجاز قيل وقد يقدم المسند اليه المستور بكل على المسند المقرون بحرف النفي
لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد لكون كل انسان لم
يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو
نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد
فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي
الشمول وذلك اي كون التقديم مفيدا للعموم دون التاخير لما لزم
ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الى ان قيل على التاسيس
وهو ان يكون لافادة معنى جديد مع ان التاسيس راجح لان الافادة خير من
الاعادة وبيان لزوم ترجيح التاكيد على التاسيس انا في صورة التقديم فلان
الانسان لم يقم موجبة مهملة اما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام

لا ينفي القيام عنه لان حرف السلب وقع جزأ من المحمول واما الاهمال
فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع مع ان الحكم على ما صدق
عليه الانسان واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة كيف ان يكون مفيده
نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة
المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع فلم يقم بعض الانسان بمعنى
انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان
اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي القيام عن
البعض وكل ما صدق نفي القيام عن البعض صدق نقيضه عما صدق عليه الانسان
في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة
لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع انما ينفي الحكم عن كل فرد
او بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض وايا ما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد
دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض واذا كان
انسان لم يقم جزء من كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد

فلو كان

فلو كان بعد دخول كل الفيا معناه كذلك كان كل لتاكيد معنى الاول فيجب ان
يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى آخر ترجيحا للتاسيس على التاكيد
واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها
والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل
فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم ولما كان هذا مخالفا لما افهمناهم من ان
المهملة في قوة الجزئية بينه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة في سياق النفي
حال كونه نكرة غير مقصودة بلفظ كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد واذا كان
لم يقم انسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل ايضا كذلك كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي القيام عن
جملة الافراد ليكون كل لتاسيس معنى آخر دونك لان كلامنا في هذا المقام لا يفيد
الا احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة فالحاصل ان
التقديم بدون كل للسلب العموم ونفي الشمول والتاخير لعموم السلب وشمول
النفي فبعد دخول كل يجب ان يعكس هذا ليكون كل للتاسيس الراجح دون

التاكيد المرجح وجه نظر لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى يعني
الموجبة المهملة المعدولة المحمول كقولنا انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة
الثانية انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال
ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليه اى الى كل لان انسان
صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اى على تقدير ان يكون الاسناد
الى كل ايضا مفيدا للمعنى الى صل قبل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا
لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وبهذا السر كذلك لان
هذا المعنى انما افاده الاسناد الى لفظ كل لا الى آخر يعني يكون كل تاكيدا له و
هذا الكلام انه لا يسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان
كل للتاكيد ولا يخفى ان هذا انما يصح على تقدير ان يراد التاكيد الاصطلاحي
بل للتاسيس ايضا لتغاير الامرين
اما لو اريد بد لكان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع
المنع ظاهر ويتوجه ما اشار اليه بقوله ولان الصورة الثانية يعني الكلية
المهملة كقولهم لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت

النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اى على افادة النفي عن جملة الافراد
حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون الا
كل تاسيسا بل تاكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وح فلو جعلنا لم يقم
كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
اذ لا تاسيس اصلا بل انما يكون لزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر ومما يدل
ان دلالة لم يقم انسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل
انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا ففيه نظر اذ لو اشترط في التاكيد
ما ذكر لما تحقق تاكيد اصلا لان دلالة المؤكد على الجملة
ايضا دلالة لم يقم كل انسان على النفي عن الجملة لم يقم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة
تاكيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى التزام ولان النكرة المنفية
اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذه
القائل لانه قد تبين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد وايضا لا بد له
من مبين ولا محالة هنا شيء يدل على ان الحكم فيها على كل افراد الموضوع ولا
نعني بالسور سوى هذا وح يندفع قيل سلمنا مهملة باعتبار عدم السور وقد

عبد القاهر ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت
عن اداة النفي سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان الاخبر فعلا نحو ما كل
ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك
ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة ولا كل بيضاء شحمة ولا كل حمراء تمر
ما كل ذلك حاصلا او معمولة للفعل المنفي الظاهر عطف على داخلة
وليس بسديد لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك وكذا لو عطفا على اخرت
بمعنى او جعلت معمولة لان التاخير عن اداة النفي ايضا شامل له اللهم الا
ان يخص التاخير باذا لم يدخل الاداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال و
نفيه المعمول اعم من ان يكون فاعلا او مفعولا او تاكيدا لاحدهما او غير ذلك نحو
ما جاءني القوم كلهم او تاكيدا للفعل اي ما جاءني كل القوم في الفعل وقدم التاكيد
كان الكل اصل فيه او لم اخذ كل الدراهم في المفعول المتاخر او كل الدراهم
لم آخذ في المفعول المتقدم وكذا لم آخذ الدراهم كلها والدراهم كلها لم
آخذ ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى الاصل
الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان

كانت كل في المثلين فاعلا للفعل او الوصف المذكور في الكلام او افاد تعلقه
اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل
او الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق
ان هذا الحكم اكثري لا كلي بدليل قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا
كل كفار اثيم ولا اطع كل حلاف مهين والا اي وان لم تكن داخلة في حيز
النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم يقع معمولة للفعل المنفي اعم النفي كل فرد
مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل من كل فرد كقول النبي صلعم لما قال له
ذو اليدين اسلم واحد من الصحابة اقصرت الصلوة بالرفع فاعل قصرت
ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن هذا قول النبي صلعم والمعنى لم يقع واحد من القصر
والنسيان على شمول النفي وعمومه لوجهين احدهما ان جواب ام اما بتعين احد الامرين
او بنفيهما جميعا تخطية للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لانه عرف بان الكائن احدهما والثاني
ما روي انه لما قال النبي صلعم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان
ومعلوم ان الثبوت للبعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع وعليه اي

عموم النفي عن كل فرد فوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى علي
ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب ولا
ولا فائدة هذا المعنى عدل عن النصب المستغني عن الاضمار لا الرفع المفتقر اليه اي لم
اصنعه وانما تاخيره اي تاخير المسند اليه فلا قتضا المقام تقديم المسند ويجيء بيانه
هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة
كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلاف اي خلاف
مقتضى الظاهر لاقتضاء ذلك الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم
نعم رجلا ان الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار
لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد الى متعقل معهود
في الذهن فالتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا
من وضع المضمر موضع المظهر في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص
خبر مبتداء محذوف واما من يجعله مبتداء ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده ان
يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا ويكون التزام افراد الضمير عند

المخصوص وما بعده حيث لم يقل نعما وتعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال
الجامدة وقولهم هو اوهي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار
ايضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم ان الاشتمال على ان ضمير الشان
انما يؤنث اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هي زيد عالم مجرد قياس
ثم علل وضع المضمر موضع المظهر في الباب بقوله ليتمكن ما يعقبه اي يعقب
الضمير اي يجيء عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه
اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى يتمكن بعد وروده
فضل تمكن لان المحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب ولا يخفى ان هذا
لا يجري في باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضمير فلا يتحقق
فيه التشوق والانتظار وقد يعكس وضع المضمر فان كان المظهر الذي وضع
موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتميزه اي بتميز المسند اليه لاختصاصه
بحكم بديع كقوله كم عاقل عاقل هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل
فيه اعيت اي عيتر وعجزة او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل

جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذى ترك الاوهام حائرة وصير العالم
التحرير والمتقن من نكر الامور عما اى اتقنها زند يقا كافرانا فيا للصانع
العدل الحكيم فقوله هذا اشارة لاحكم سابق غير محسوس وهو كون العالم محدثا و
الجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية
بتميزه ليرى السامعين ان هذا الشئ المتميز المتعين هو الذى له الحكم العجيب وهو جعل
الاوهام حائرة والعالم التحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذى اثبت للمسند اليه المعبر
عنه باسم الاشارة او التهكم عطف على كمال العناية بالسامع كما اذا كان
السامع فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادة
اى بلادة السامع بانه لا يدرك غير المحسوس او على كمال فطانته بان كان
غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه فيه
اى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير ندا الى الباب
اى باب المسند اليه قوله تعالت اى اظهرت العلة والمرض كى اشتجى اى كى
احزن من شجى بالكسر اى صار حزينا لا من شجى بالفتح بمعنى نشب العظم فى حلقه ونحوه

علة

علة ترجيح ذلك قد طوقت بذلك اى بقتلى وكان مقتضى الظاهر ان يقول به
لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك اشارة الى ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس و
ان كان المظهر الذى وضع موضع المضمر غيره اى غير الاسم الاشارة فلزيادة
التمكين اى جعل المسند اليه ممكنا عند السامع نحو قل هو الله احد الله
الصمد من صمد اليه اذا قصده اى الذى يصمد اليه ويقصد اليه فى الحوائج ولم
يقل هو الصمد لزيادة التمكين ونظيره اى نظير قل هو الله احد الله الصمد فى وضع
المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غيره اى غير باب المسند اليه وبالحق
اى بالحكمة المقتضية للانزال انزلناه اى القرآن وبالحق نزل لم يقل وبه
نزل او دخال الروع عطف على زيادة التمكن فى ضمير السامع وتربية
المهابة وهذا كالتاكيد لادخال الروع او تقوية له اى المامور ومثالها
اى مثال التقوية او دخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المومنين
يامرك بكذا امكان آمرك وعليه اى وعلى وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى
المامور من غيره اى غير باب المسند اليه فاذا عرفت فتوكل على الله لم تقل على

لما فى لفظ الله من تقوية الداعى الى التوكل لدلالته على ذات موصوفة
بالاوصاف الكاملة من القدرة وغيرها او للاستعطاف اى طلب العطف والرحمة
كقوله اللهم عبدك العاصى اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكما يقال انما
لما فى لفظ عبدك من التخضع واستحقاق الرحمة وترتب التشفى (بكسر الشين المعجمة) قال السكاكى
هذا اعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا
النقل مطلقا مختص بهذا القدر بان يكون عن الحكاية الا الغيبة ولا الى الغيبة
عن لسانح بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا اى سواء كان
فى المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها واردا فى الكلام او كان مقتضى الظاهر
ايراده بقى الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة فى الاثنين والالتفات
مطلقا ليس فى عبارة السكاكى لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه والالتفات
وبالنظر الى الامثلة ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا خودا
من التفات الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس كقوله اى مزر القيس
تطاول ليلك بالاثمد بنفتح الهمزة

وضم الميم

وضم الميم اسم موضع والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى
بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه
اى عن ذلك المعنى بآخر منها اى بطريق آخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون
التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد
ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو ولحن الذين صبحوا الصباح وقولنا
اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو فى
اياك نعبد والباقى جار على اسلوبه ومن زعم ان فى مثل يا ايها الذين آمنوا
التفاتا والقياس آمنتم فقد سها سهوا عما يشهد به كتب النحو
هذا اى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى لان النقل
اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق ثم بطريق آخر او
يكون مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بطريق منها وترك وعدل عنه الى طريق آخر
فيتحقق الالتفات بتعبير واحد عنده وعند الجمهور يخص بالاول حتى
لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد من الطرق عندهم فكل الالتفات

الالتفات بحذه من غير عكس كما في تطاول ليلك متال الالتفات من التكلم
الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مقتضى
الظاهر ارجع والتحقيق ان المراد مالكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم
كان مقتضى الظاهر السوق بحراها في الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى
طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين ومتال الالتفات من التكلم الى
الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر مقتضى الظاهر لنا وله
متال الالتفات من الخطاب الى التكلم قول التاءطابت اي ذهب
بابك قلبي في الحسان طروب ومعنى طروب في الحسان ان له صبابة في طيب
الحسان وانت طافي مراودتها بعيد المتناب تصغير بعد للترخيم اي حسن
ولي اتباب وكادينصرم عمر ظرف زمان مضاف الى الجملة الفعلية اعني قوله
حان اي قرب مستتب يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في بابك الى
التكلم ومقتضى الظاهر يكلفك وفعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعول ثان والمعنى يطالب
القلب بوصل ليلى وروى تكلفني بالتاء الفوقانية على اسناد الليلى والمفعول

ثم وقف

محذوف اي تدابير فواتها وعداته خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من
الغيبة الى الخطاب وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد
بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاودة
كان الصوارف والخطوب طالت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود
اي عادت عواد بيننا وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل ومتال
الالتفات من الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
وجرين بهم وفرحن بكم ومتال الالتفات من الغيبة الى التكلم
قوله تعالى ان الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه ومقتضى الظاهر
فساق اي ساق الله ذلك السحاب فاجراه الى بلد ومتال الالتفات من الغيبة
الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين اياك نعبد ومقتضى الظاهر اياه و
وجهه اي وجه حسن الالتفات ان الكلام اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب
آخر كان ذلك الكلام حسن طرية اي جديدا واحدانا من طريت الثوب نشاط السامع
وكان اكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام لان كل جديد لذة وهذا

وجه حسن الالتفات على الاطلاق وتخصيص مواقعه بلطايف غير
هذا الوجه العام كما فى سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد
عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذلك
الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك
المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات يعنى مالك يوم
الدين المفيدة انه اى ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله فى يوم الجزاء
لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى
مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم وح يوجب ذلك
المحرك لتناميه فى القوة والاقبال عليه اى اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد
بتخصيصه بغاية الخضوع والاستغاثة فى المهمات فاليا فى قوله
بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له موجها وغاية
الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين و
التخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المحتف بها موقع هذه الالتفات

اى ان فيه تنبيها على

اى ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ فى القراءة يجب ان يكون قرائته على وجه
يجد فى نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام لا خلاف مقتضى الظاهر اورده
اقتضاء منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف مقتضى
اى مقتضى الظاهر تلقى المخاطب من اضافة المصدر الى المفعول اى تلقى المتكلم المخاطب
بغير ما يترقبه المخاطب والباء فى بغير للتعدية والباء فى بحمل كلامه
للسببية اى انه تلقاه بغير ما يترقبه بسبب انى حمل كلامه اى الكلام الصادر عن المتكلم
على خلاف مراده اى خلاف مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده تنبيها
له اى للمخاطب على انه اى ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة
كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له للقبعثرى حال كونه الحجاج
متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد فهذا مقول قول الحجاج مثل
الامير يحمل على الادهم والاشهب فهذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى
معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم
اى الذى غلب عليه سواده حتى ذهب بياضه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه

حتى ذهب سواده ومراد الحاج انما هو التقييد فيه على ان الحمل على الاول اوهم
هو الاولى بان يقصده اى الامير اى من كان مثل الامير فى السلطان
اى الغلبة وبسطة اليد اى الكرم والكمال والنعمة فجدير بان يصفد
اى يعطى من اصفده لا ان يصفد اى يقيد من صفده او السائل عطف
على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره
اى غير ذلك السؤال بتنبيها للسائل على انه اى الغير الاولى بحاله او المهم
له كقوله تعالى يسالونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج
سالوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه فاجيبوا ببيان الوجه فيها
من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك لاختلاف معالم بوقتها
الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك
ومعالم الحج بوقوف بعضها دقة وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان
يسألوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطيعون لبهولة على دقايق علم الهيئة
ولا يتعبق لهم به غرض وكقوله تعالى يسالونك ماذا ينفقون قل ما

انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن
السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف وبتنهاى ان
المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا تعتد بها الا ان تقع موقعها ومنه
اى ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى
تنبيها على تحقق وقوعه اى وقوع المستقبل نحو ويوم ينفخ فى الصور
فصعق من فى السموات والارض بمعنى يصعق ومثله
التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع
التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس مكان يجمع وههنا بحث وهو ان كلا
من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن
ذلك بحسب اصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا موقعه واراد على حسب
مقتضى الظاهر والجواب ان كلا منهما حقيقة خصه فيما تحقق فيه وقوع الوصف
وقد استعمل ههنا وقع فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه ومنه

عن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر
والآخر مكانه كقولهم عرضت الناقة على الحوض يعني عرضت الحوض على الناقة والى ظهرها
عجبها المذنب وقلبه والى القلب السكاكي مطلقا وقال انه مما يورث الكلام
ملاحة وردّه غيره اي غير السكاكي مطلقا لانه عكس المطلوب ويقتضي المقصود
والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحة التي اورثها نفس القلب قبل
كقوله ومهمهٍ اي مفازة مغبرّة مظلمة بالغبرة ومظلمة اذا جاؤه اي طرفه
الكلال ولواحيه جمع الرجاء مقصورا كان لون ارضه سماؤه على حذف
المضاف اي لون ارضها يعني لون السماء فالمراد الاخبر من باب القلب والمعنى كان
لون السماء سمائه لغبرتها لون ارضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة
في وصف لون السماء في الغبرة حتى كانه صار بحيث يشبه به لون الارض في
ذلك مع ان الارض اصل فيه والاداة وان لم تتضمن اعتبارا لطيفا فدلالته
عدول من مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها كقوله فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت بالفدن اي القصر الياء عما في الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت

الفدن بالياء يقال طينت السطح والبيت وللقائل ان يقول انه يتضمن من
المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالياء
لايهامه ان الياء قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن
بالنسبة اليه كالياء للنسبة الى الفدن احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف
المسند اليه كقوله ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب الرجل
وهو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس او جمل للشاعر وهو ضابئ بن الحارث كذا
في الصحاح ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمسند الى قيار محذوف بالقصد
الاختصار والاخبار عن البعث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع
لمحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون قيار عطفا على محل اسم ان ومعرب خبر عنها لامتناع
العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا واما اذا قدر انه خبر احد وفا
فيجوز ان يكون هو عطفا على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل ان
زيدا وعمرو ذاهبان بل يكون مثل ان زيدا وعمرو لذاهب وهو جايز ويجوز ان يكون
والمحذوف خبره والجملة بابرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها وكقوله الحق بما

عند نا وانت بما عندك راض والرای مختلف فقوله نحن مبتدا محذوف
الخبر لما ذکر ای نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر الاول بقرینة الثانی
وفی البیت السابق بالعکس وقولک زید منطلق وعمرو ای عمرو منطلق فحذف الخبر
للاحتراز عن العبث من غیر ضیق المقام وقولک خرجت فاذا زید ای موجود
او حاضر او واقف او بالباب او ما یشبه ذلک فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال
لان اذا المفاجاة تدل علی مطلق الوجود وقد یضم الیها قراین تدل علی نوع
کلفظ الخروج المشعر بان المراد فاذا زید بالباب او حاضر او کونوا ذلک وقوله
ان محلا وان مرتحلا وان فی السفر اذ مضوا مهلا ای ان لنا فی الدنیا محلا
ولنا عنها الی الآخرة ارتحالا والمسافرون قد تزعلوا فی المضی لا رجوع لهم ونحن
علی اثرهم عن قریب فحذف المسند الذی هو ظرف قطعا لقصد الاختصار
والعدول الی اقوی الدلیلین اعنی العقل وضیق المقام اعنی المحافظة عن الشعو
لاتباع الاستعمال لاطراد الحذف فی مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع سیبویه
فی کتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقوله تعالی لو انتم تملکون

خزائن رحمة ربی فقوله انتم لیس بمبتداء لان لو انما تدخل علی الفعل بل هو فاعل
فعل محذوف والاصل لو تملکون فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود
المفسر ثم ابدل المضمر المتصل ضمیر منفصل علی ما هو القانون عند حذف العامل فما
المسند المحذوف ههنا فعل وفیما سبق اسم او جملة وقوله تعالی فصبر جمیل یحتمل
الامرین حذف المسند والمسند الیه ای فصبر جمیل اجمل او فامری صبر جمیل ففی
الحذف تکثیر الفائدة باحتمال حمل الکلام علی کل من المعنیین بخلاف ما لو ذکر
فانه یکون نصا فی احدهما ولابد الحذف من قرینة دالة علیه لیفهم المعنی
المعین کوقوع الکلام جوابا للسؤال المحقق نحو ولئن سألتهم من خلق
السموات والارض لیقولن للدلالة علی خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الکلام
عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء یکون جوابا عن سؤال محقق والدلیل
علی ان المرفوع فاعل والمحذوف فعله انه جاء عند عدم الحذف کذلک کقوله تعالی
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض لیقولن خلقهن العزیز العلیم وکقوله
قل من یحیی العظام وهی رمیم قل یحییها الذی انشأها اول مرة او مقدر

عطف على محقق نحو قول ضرار بن نهشل في يزيد بن نهشل وليبك يزيد كائنة
قيل من يبكيه فقال ضارع اى يبكيه ضارع اى ذليل لخضوعه لانه كان بلى اللاذ آه
وعونا للضعفاء تمامه ومخبط مما تطيح الطوائح والمخبط الذى يأتى اليك للمعروف دون الالحاح
من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائح
مطيحة على غير القياس كلوالى جمع ملقحة ومما تعلق بمخبط ومما مصدرية اى سائل
ليبك من اجل اذهاب الوقايع ماله اى يبكى المقدر اى يبكى لاجل اذهاب المنايا
يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضى عدل عنه اليه استحضارا للصورة وذلك الامر (يعنى ما يتعلق ببكى المقدر)
الهايل وفضله اى برجحان نحو ليبك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا يزيد (الماضى الى المضارع)
ورافعا الضارع بتكرر الاسناد بان اجمل اولا اجمالا ثم فصل ثانيا تفصيلا (مبنيا للمفعول على حذفه يعنى ليبك يزيد ضارع ح)
اما التفصيل فظاهر واما الاجمال فلانه لما قيل ليبك علم ان هناك باكيا ومسندا اليه
هذا البكاء لان المسند الى المفعول لابد له من فاعل محذوف اقيم المفعول مقامه و
لاشك ان المكرر اوكد واقوى وان الاشياء جمال ثم التفصيل اوقع في
النفس وبوقوع نحو يزيد غير فضله لكونه مسند اليه لا مفعولا كما في

خلافا ويكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول
الكلام غير مطمع في ذكره اى ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول و
تمام الكلام به بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل اذ لا
للفعل من بنى له مسند اليه واما ذكره اى ذكر المسند فلتمام الفائدة
اليه من كونه هو الاصل مع عدم المقتضى للعدول نحو يزيد قائم وعن الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة مثل خلعت ثمن العبد العليم ومن التعريض لغباوة
السامع نحو محمد بنبينا وجواب من قال من بيكم ونحو الله الحمد وغيرك اعم
لاجل ان يتعين المسند اليه كونه اسما فيفيد الثبوت او فعلا فيفيد
التجدد واما افراده اى جعل المسند اليه غير جملة فلكونه غير سببى مع عدم
افادة تقوى الحكم اذ لو كان سببيا كزيد قام ابوه او مفيد للتقوى كزيد
زيد قام فهو جملة قطعا واما كزيد قائم فليس بمفيد للتقوى كزيد قام
بل قريب من زيد قام في ذلك وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم
التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى

التكرير نحو عرفت عرفت اذ في التاكيد نحو ان زيدا عارف ونقول ان
تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام فان
قلت المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوي ومع هذا لا يكون مفردا
كقولنا انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا عند قصد
التخصيص قلت سلمنا ان ليس القصد في هذه الصور الى التقوي لكنا
لا نسلم انها لا يفيد التقوي ضرورة حصول تكرر الاسناد الموجب للتقوي ولو
سلم فالمراد ان افراد المسند قد يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في
جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح
حيث سمى في النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفا صفة فعلية والوصف
بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم ابوه وصفا سببيا وسمى في علم المعاني المسند نحو
زيد قام مسندا فعليا وفي نحو زيد قام ابوه مسندا سببيا وفسرهما بما لا يخفى من
صعوبة وانعكاك في فلهذا اكتفى المصنف رحمه الله في بيان المسند السببي بالمثال
وقال والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق وكذا زيد انطلق ابوه ويمكن ان

ان يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتداء بحيث لا يكون المسند اليه في تلك الجملة
فخرج المسند في نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد وفي نحو قل هو الله احد لان تعليقها على
المبتداء ليس بحيث وخرج المسند اليه في نحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد فيها
فيه نحو زيد قائم ابوه وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضرب عمرا
في داره وزيد ضربته وخرج بنحو ذلك من الجملة التي وقعت خبر مبتداء ولا يفيد التقوي
العمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي لانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله واما كون
اي كون المسند فعلا فلتقييد المسند باحد الازمنة الثلثة الماضي وهو
زمان الذي قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد
هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة
او تراخ وهذا امر عرفي وذلك لان الفعل وان بصيغة على احد الازمنة الثلثة
غير محتاج لا قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما تدل بقرينة خارجية
كقولنا نحو زيد قائم الآن او امس او غدا ولهذا قال على اخصر وجه ولما
كان التجدد لازما لكونه كما غير قار الذات اي للجمع اجراؤه في الوجود والزمان

جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد باحد الازمنة الثلثة مفيدا
للتجدد واليه اشار بقوله مع افادة التجدد كقوله اى طريف ابن مليم
او كلما ورد عكاظ وهو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فينشدون اشعارهم ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الى كاظمة فيهم وعريف القوم
القيم بامرهم الذى يعرف بتوسم اى بصدر النظر عنه وتفرس
الوجوه وتأملها تبينا ولحظة فلحظة واما كونه اى المسند اسما فلافادة
عدمها اى عدم التقييد المذكور والتجدد يعنى لافادة الدوام والثبوت لا غير
متعلق بذلك كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر
عليها وهو منطلق يعنى ان الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم
دائما من غير اعتبار التجدد وحدوثه قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم
على ان يثبت الشئ للشئ من غير اقتضاء ان يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا
تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعاله كما في زيد طويل وعمرو
قصير واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما

بمفعول مطلق او به او له او فيه او معه ونحوه هو الحال والتمييز والاستثناء
فلتربية الفائدة لان الحكم كلما زاد خصوصا زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة
كما يظهر بالنظر الى قولنا شتى ما موجود فلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا
في بلد كذا ولما استثنى سوالا وهو ان خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به
ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه اشار الى الجواب بقوله والمقيد في نحو كان
زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلق او نفس المسند وكان قيد
له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي و
اما تركه اى ترك التقييد فلمانع منها اى من تربية الفائدة مثل خوف الضعف
او تعذر انقضاء الفرصة وارادة ان لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل او مكانه او مفعوله
او عدم العلم بالمقيدات او نحو ذلك واما تقييده اى الفعل بالشرط
مثل اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات يقتضي
به لا يعرف الا بمعرفة ما بين اداته يعني حروف الشرط واسمائه من التفضيل
وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو وفي هذا الكلام اشارة الى ان الشرط في

بمفعول

عن فاعل العوبة قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جيتني اكرمك بمنزلة قولك
اكرمك وقت مجيئك اياي ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية
والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جيتني اكرمك ان
كان انشاء فانشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه واما نفس الشرط فقد اخرجته
الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من ان كلا من الشرط
والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب بل الخبر هو مجموع الشرط والجزاء
المحكوم فيه بلزوم الثاني للاول فانما هو باعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت
من اوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود وباعتبار
المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه الشمس والمحكوم
وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين ولكن لابد من النظر ههنا
فان واذا ولولا انها ابحاثا لم يتعرض لها في علم النحو فان واذا الشرط
في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط فلا يقع في كلام الله

تعالى على الاصل الا حكاية وصل اذا الجزم بوقوعه فان واذا اكثر ان في الاستقبال
بخلاف لو ولو يفرقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع
الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين ان واذا والمقصود بيان وجه الافتراق
ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع لكان الحكم النادر الوقوع لكونه غير
مقطوع به في الغالب موقعا لان ولان اصل اذا الجزم بالوقوع غلب لفظ
الماضي على لفظ المضارع لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ فان نقل ههنا
الى معنى الاستقبال مع اذا الخوفا اذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كانت
والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا وكن مستحقوها وان تصبهم سيئة
اي جدب وبلاء يطيروا اي يتشاءموا بموسى ومن معه من المؤمنين فجيء
بجانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها
مقطوع بها ولهذا وقت الحسنة تعريف الجنس اي الحقيقة لان وقوع الجنس كما
لو اجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع اي نوع الحسنة فانه
لا يكثر تكثر جنسها وجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكر بقوله والسيئة

نادرة بالنسبة اليها اى الى الحسنة المطلقة ولهذا انكرت السيئة بدل التقليل و
قد يستعمل ان فى مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا كما اذا سئل العبد عن سيده
هل هو فى الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فتجاهل خوفا من
غضب السيد او لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن
كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل مع علمك بانك صادق او على سنن اعتقاده
لتنزيله اى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى
العلم كقولك لمن يؤذى اباه ان كان اباك فلا تؤذه او للتوبيخ اى لتوبيخ
على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقطع الشرط عن اصله لا يصلح الا
لفرضه اى فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض من الاغراض نحو افنضرب عنكم
الذكر اى الوعظ صفحا فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد صفحا
اى اعراضا او للاعراض وموضعين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان
بالكسر بمعنى انهم مسرفون امر مقطوع به لكن جئ بحرف ان لقصد التوبيخ على الاسراف
العقل فى هذا المقام يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كما يفرض المحال

مع ان المتكلم والمخاطب عالمان بكونه اباه صح

والتصوير بان صح

لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل
اصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكن يستعملون فيه
ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المسامحة وارخاء العنان لقصد
التشكيت كما فى قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او
تغليب غير المتصف به اى بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعى
لزيد غير قطعى لعمرو فتقول ان قمتما كان كذا وقوله للمخاطبين المرتابين وان
كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا اجتملهما اى يحتمل ان يكون للتوبيخ
والتصوير المذكورين وان يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانهم
فى المخاطبين من يوقف الحق وانما ينكره عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم و
ههنا بحث وهو انه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعى الوقوع
فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعى الوقوع لانها انما يستعمل فى المعان
المحتملة المشكوكة وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب فى المستقبل ولهذا
زعم الكوفيون ان ههنا بمعنى اذا ونفى المبرد والزجاج على ان ان لا تغلب كان

لما مضى الاستقبال لقوة دلالته على المضي فجرد التغليب لا يصح استعمال ان ههنا
بل لابد من ان يقال لما غلبت صلة الجميع بمنزلة غير المتباين فصار الشرط قطعي
الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام كقوله
فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا به قل ان كان للرحمن ولد فانا
اول العابدين والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى
وكانت من القانتين غلب الذكر على الانثى بان اجرى الصفة المشتركة بينهما
على طريق اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور و
الاناث لكن لفظ قانتين انما يجري على الذكور فقط ونحو قوله تعالى بل انتم
قوم تجهلون غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون
بناء الغيبة لان الضمير عايد الى قوم ولفظه لفظ الغايب لكونه اسما مظهرا
لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه
اي ومن التغليب ابوان للاب والام ونحو القمرين لابي بكر وعمر والقمرين
للشمس والقمر ونحو ذلك بان يغلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان

يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فمثل ابوان
ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لان الابوة
ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل ان مخالفة الظاهر في مثل قانتين
من جهة الهيئة والصيغة وفي مثل ابوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية
ولكونها اي ولكون ان واذا التعليق امرا هو حصول مضمون الجزاء بغيره
يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى انه يجعل حصول
الجزاء مرتبا معلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يكون ان يتعلق بتعليق
لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان
دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية في هذه الحال على دخول الدار في الاستقبال
كان كل من جملتي كل من ان واذا اي الشرط والجزاء فعلية استقبالية
اما الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته وماضيه واما الجزاء
فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال فيمتنع تعليق حصول الحاصل
الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة

لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا اشاره الى ان الجملتين وان
جعلت كلتاهما او احداهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى
ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياى
الآن فاعتد باكرامى اياك امس وقد يستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا
مطردا مع كان نحو وان كنتم فى ريب مما نزلنا وان كنتم فى شك كما مر وكذا
اذا جئ بها فى مقام التاكيد وبعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط
نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم فى غير ذلك قيل كقوله
فيا ظبى ان فاتنى بك سابق من الدهر فلينعم بسا كنك البال ثم اشار
الى تفصيل النكتة الداعية الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله كابراز
غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة فى حصوله
ان اتفاقا كان كذا حال العقد واسباب الاشتراء او كون ما هو للوقوع كالواقع
هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك لانها كلها على الابراز
غير الحاصل فى معرض الحاصل على ما اشار اليها فى اظهار الرغبة ومن زعم ان الكل عطف

خوش بود گر محک تجربه آید بمیان تا سیه روی شود هر که در او قلب بود

على ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل فقد وهم سهوا بينا او التفول واظهار
الرغبة فى وقوعه اى وقوع الشرط كان ظرفت بحسن العاقبة فهو المرام
هذا يصح مثالا للتفول واظهار الرغبة ولا مكان اقتضاء اظهار الرغبة ابراز
غير الحاصل فى معرض الحاصل يحتاج الى بيان فاشار اليه بقوله
فان الطالب اذا غلبت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اى الطالب
اياه اى ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اى ذلك الطالب اليه حاصلا فيعبر عنه
بلفظ الماضى وعليه اى على استعمال الماضى مع ان الاظهار الرغبة
فى الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن
تحصنا حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهى على ان عن الاكراه
باراده التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو
مقتضى التعليق بالشرط اجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط
يدل على نفى الحكم عند انتفائه انما يقولون اذا لم يظهر للشرط فائدة
اخرى ويجوز ان يكون فائدته فى الآية المبالغة فى النهى عن الاكراه

يعني ان نحن اذا اردنا العفة فالمولى الحق بارادتها وايضا دلالة الشرط على انتفاء
الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا قد عارضه والظاهر
يدفع بالقاطع قال السكاكي والتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما ما
ذكروا ما التعريض بان ينسب الفاعل الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى
ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك
فالمخاطب هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئ بلفظ
الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم
الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا اشتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه
ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد
التعريض لكونه على اصله والمكان في هذا المقام نوع خفاء وضعف بنسبة
السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال نظيره اي نظير لئن اشركت في
التعريض لافي استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى
ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون اي وما لكم لا تعبدون

الذي فطركم بدليل اليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب ان يقال
واليه ارجع على ما هو الموافق للسياق ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض
اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق هو المفعول الثاني للاسماع
على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم واي ذلك الوجه ترك التصريح
بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا في كلام السكاكي الى
على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل
في امحاض النصح لهم حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه
ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط وضابطه
في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو
جئتني اكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء
الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول يعني الشرط اعني ان
الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض
عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا
يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة بل الامر بال

لعكس لان انتفاء السبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فهي لامتناع الاول
لامتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق
الكلام ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس وقد
استحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب رحمه الله حيث كادوا يجعلون علة
انتفاء الاول لامتناع الثاني انما ذكره وأما لان الاول ملزوم
والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان
يكون اللازم اعم وانا اقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى
قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على
امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب اللازم او الملزوم لا يوجب انتفاء
المسبب واللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما
هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهدكم ان انتفاء الهداية انما هو
بسبب انتفاء المشية يعني انها ليستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء
في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء

بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لو لامتناع الثاني لوجود الاول كقولنا
على لهلاك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل
على ان عمرا لم يهلك وهذا صحيح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجئني
اعني عدم الاكرام بسبب عدم المجيء قال الحماسي ولو طير ذو حافر قبلها لطارت
ولكنه لم يطر يعني ان عدم طيران تلك الوحوش بسبب انه لم يطر ذو حافر وقال
المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام واما
المنطقيون فقد جعلوا ان ولو اداة اللزوم وانها يستعملونها في القياسات
لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة
للعلم بانتفاء الاول ضرورة بانتفاء اللازم انتفاء الملزوم من غير التفات
الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض
وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من اسرار هذا الفن وفي هذا المقام مباحث اخرى

شريفة اورد نا ما في الشرح واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت
في جملتها لتوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي
الماضي فلا يدخل في جملتها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة وقد ذهب المبرد الى انها
يستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته نابت كقوله اطلبوا العلم ولو بالصين
وانى اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط فدخولها على المضارع في
كقولو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اى لوقعتم في جهد وهلاك لقصد
استمرار الفعل فيما مضى وفتا فوقتا والفعل هو الاطاعة يعني ان امتناع
عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار و
دخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل امتناع الاطاعة
يعني امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما ان المضارع المثبت
يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يكون المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد
استمرار الامتناع كما ان الجملة الاسمية المثبتة يفيد تاكيد الثبوت ودوامه و

المنفية

المنفية يفيد تاكيد النفي ودوامه لا نفي التاكيد والدوام كقوله تع وما هم بمؤمنين
رد ابقولهم انا آمنا على ابلغ وجه واكده كما في قوله تع الله يستهزئ بهم
بعد قوله انما نحن مستهزئون حيث لم يقل الله مستهزئ بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء
وتجدده وقتا فوقتا ودخولها على المضارع في نحو لو ترى الخطاب لمحمد ع
او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اى رؤها حتى يعاينوا و
اطلعوا عليها اطلاعا هي كنتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها وجواب
لو محذوف اى لرايت امرا فظيعا لتنزيله اى المضارع منزلة الماضي لصدوره
اى المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره فهذه الحالة انما هي في القيمة
لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها لو لا واذ المختصان بالماضي
لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل لو رايت اشارة الى انه كلام من لا خلاف
في اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل في
التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر كذلك ما رايته ولما

ولو ترائيه لرأيته مرأيا فظيعا كما عدل عن الماضي الى المضارع في قوله
تعالى وربما يود الذين كفروا التنزيل منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلف
في اخباره وان كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم ابن
السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان
يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل ههنا انه يدهشهم اهوال
القيمة فيبهتون فان وجد منهم افاقة ما بهتوا ذلك وقيل هي مستعيرة
للتكثير او للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو
للتمني حرف مصدري فمفعول يود عنده وهو قوله لو كانوا مسلمين او هو
الصورة عطف على قوله لتنزيل يعني ان العدول الى المضارع في نحو ولو ترى
اذ المجرمون ذكر وا لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقفين على النار لان
المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ
المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يغفل ذلك لاني امر مهم

حكاية لوداد تهم واما على رأي من جعل لو للتمني ابو صم

يهتم بر

بمشاهدته لغرابته او فظاعته او كونه كما قال الله تعالى فتبسم ضاحكا باعتبار المضارع بعد
قول الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة
الباهرة يعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية او الانقلابات المتفاوتة
الفائقة الانتقالات واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد الدال
عليهما التعريف كذلك كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم كوجدي
للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير كقولهم ما زيد شيء جزما
واما تخصيصه اي المسند بالاضافة كقولك زيد غلام رجل او الوصف كقولك زيد رجل عالم
فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص يوجب اتمية الفائدة
واعلم ان جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة
والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن
نقص الشيوع ولا شيوع في الفعل لانه انما يدل مجردا والمفهوم والحال يفيده
الوصف بخلاف الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر واما تركه اي ترك تخصيص المسند
بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق او ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة

وأما توقيفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له باحدى طرق التعريف يعني انه
يجب عند توقيف المسند اليه عند توقيف المسند اليه اولا ليس في كلامهم
مسند اليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية باخ مثله اي حكما على امر معلوم باخ
مثله وكونه معلوما للسامع باحدى الطرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو
المركب هو المنطلق او مختلفان نحو زيد هو المنطلق او لازم حكم عطف على حكما
كذلك اي على امر معلوم باخ مثله وفي هذا تنبيه على ان كون المبتداء والخبر
لا ينافي افادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لان العلم بنفس المبتداء والخبر
لا يستلزم العلم باسناد احدهما الى الآخر نحو زيد اخوك وعمرو والمنطلق معروف
باعتبار تعريف العهد او الجنس فظاهر لفظ الكتاب ان نحو زيد اخوك انما
يقال لمن يعرف ان له اخا والمذكور في الايضاح ان يقال لمن يعرف زيدا
بعينه سواء يعرف ان له اخا ام لم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من
النحاة ان اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والام بقي فرق
بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن احدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا

ما يقال جاء غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف
وضع الاضافة فما في الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى خلافه
وعكسهما اي نحو عكس المثالين المذكورين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو
الضابطة في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف و
عرف السامع اضافة باحدهما دون الاخرى فايهما كان بحيث يعرف السامع
اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخرى يجب ان
تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتداء وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات
به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم بثبوته للذات او انتفائه عنه يجب ان
توخى المتكلم اللفظ الدال عليه وتجعل خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه و
باسمه ولا يعرف اضافته بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت له زيد اخوك
واذا عرف اخاله ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد
ولا يصح زيد اخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رايت اسودا اغابها الرماح ولا
يصلح رماحها الغاب والثاني يعني اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء

قال امير المؤمنين عليه السلام
تموت الاسود في الغابات جوعا
ولحم الطير يطرح للكلاب
وضده يرى بنام في الفوانش
وذي ادب يبيت بنام في التراب

تحقيقا كقولك زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة لكماله فيه الى الكمال
ذلك الشيء او ذلك الجنس او بالعكس كقولك عمر والشجاع اى الكامل فى الشجاعة كذا
لاعتداد بشيء عنه غيره لقصوره عن مرتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام
الجنس مبتدا كقولك الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم
فى افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان
جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة او نكرة وان جعل خبرا
فهو مقصور على المبتدا والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف او
حال او ظرف او نحو ذلك كقولك هذا هو الرجل الكريم وهو الشاعر راكبا وهو الامير فى
البلد وهو الواهب الف قنطار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتضعيف تركيب تصفح ص
البلغاء وقوله قد يقيد بلفظ الماضى قد اشار الى انه قد لا يفيد القصر كما فى قول
الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانه يوقف بحسب الذوق
السليم والطبع المستقيم والتدرب فى معرفة معانى كلام العرب ان ليس المعنى
ههنا على القصر وان امكن ذلك بحسب المعانى النظر الظاهر والتامل القاصر وقيل

تم بحمد الله المنعم

فى نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر
لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها
على امر نسبى لان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هى
المنسوب اليه والصفة هى المنسوب فسواء قدمنا زيد المنطلق والمنطلق زيد
زيد مبتدا والمنطلق خبر او هذا راى الامام الرازى قدس الله روحه وردّ
بان المعنى الشخص الذى له هذه الصفة صاحب هذا الاسم يعنى ان الصفة تجعل
دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبى ومسندا او
اما كونه اى المسند جملة فللتقوى كقولك زيد قام او لكونه سببيا نحو زيد ابوه قائم
كما مر من ان افادته يكون لكونه خبر سببى مع عدم افادة التقوى وسبب
التقوى نحو زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه
مبتدا يستدعى ان يسند اليه شىء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه ولم يكن
المبتدا صريحا فى ان يسند الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له
فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا للضمير العائد به الى المبتدا كان المسند
المعتد به بان يكون مثبتا

للخبر عن الضمير كما في زيد قائم صرفه عن ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي
الحكم قوة فعلى هذا الخبر التقوى بما يكون مسند الى ضمير المبتدأ وكني عنه
نحو زيد ضربته ويجب ان يجعل سببيا واما على ما ذكره الشيخ فدليل الايجاز
وهو ان الاسم لا يؤتى به سوى عن العوامل الى الحديث قد نوى اسناده
اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه
فهذا الوطيئة له وتقدمه للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المؤكد
وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء
بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى
تاكيد الاعلام في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وعمرو
مررت به ومما يكون فيه المسند جملة للتبنية او التقوى خبر ضمير الشان ولم
يتعرض له لشهرة امره وكونه معلوما مما سبق واما في صورة التخصيص نحو
انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني فهو داخل في التقوى باعتبار واسميتها
وفعليتها وشرطيتها لما مر يعني ان كون المسند جملة للتبنية او التقوى وكون

الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة
على احد الازمنة على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الى صلة
من ادوات الشرط وظرفيتها لاختصاص الفعلية اذ هي اي الظرفية
مقدرة بالفعل على الاصح لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل باسم
الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة
للموصول نحو الذي في الدار اخوك واجيب بان الصلة من مظان الجملة بخلاف
مكان الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح لكونه اصوب لان ظاهر
عبارته يقتضي ان يكون الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير
الاصح ولا يخفى فساده واما تاخيره اي المسند فلان ذكر المسند اليه
اهم كما مر وتقديم المسند اليه واما تقديمه اي تقديم المسند فلتخصيصه بالمسند
اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما حققناه في ضمير الفصل لان معنى قولنا
تميمي انا هو انه مقصور على التميمية لا بني وزمالي القيسية بخلاف العكس

خمور الدنيا فان فيها غولا فان قلت المسند هو الظرف اعنى فيها والمسند اليه ليس
بمقصور عليه بل على جزء منه اعنى الضمير المجرور الراجع لخمور الجنة قلت المقصود
ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بنفى خمور الجنة لا يتجاوزه الى
الاتصاف بنفى خمور الدنيا فان اعتبرت النفى فى جانب المسند فالمعنى ان
الغول مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنة لا يتجاوزه لا عدم الحصول
فى خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى وكذا القياس
فى قوله تعالى لكم دينكم ولى دين ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح فى
قوله تعالى ان حسابهم الا على ربى من ان المعنى ان حسابهم مقصور على
الاتصاف بكونه على ربى لا يتجاوزه الى الاتصاف بكونه على غيره فجميع ذلك من قصر
الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم بعضهم ولهذا اى ولان التقديم
يفيد التخصيص لم يقدم الظرف الذى هو المسند على المسند اليه فى لا ريب فيه ولا
ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب فى سائر كتب الله

تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال فى سائر كتب الله
لانه المعتبر فى مقابلة القرآن كما ان المعتبر فى مقابلة خمور الجنة هى خمور الدنيا
لا مطلق المشروبات وغيرها والتنبيه عطف على تخصيص اى تقديم المسند
للتنبيه من اول الامر على انه اى المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم
على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل فى
المعنى وبالنظر الى انه لم يرد فى الكلام خبر للمبتداء كقوله لا هم لا منتهى لكبريائه
وهمته القصوى ولا منتهى للدهر حيث لم يقل لهم له او المنقول كقوله سعدت غرة

بيان يكون فى المسند المتقدم طول تشوق النفس الى ذكر المسند اليه ص

وجهك للايام او التشويق الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع فى النفس و
محل من القبول لان الى حصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب كقوله تلك
هو المسند المتقدم الموصوف بقوله تشرق من اشرق بمعنى ضاء اضيئ الدنيا
فاعل تشرق والعائد الى الموصوف هو الضمير المجرور فى قوله بهجتها اى بهجتها
ونظافتها اى يصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها ونظارتها والمسند اليه
المتأخر شمس الضحى وابو اسحق والقمر تثنيته كثير مما ذكر فى هذا الباب يعنى باب المسند

والذى قبله يعنى باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التوسيط
والتنكير والتقديم والتخيير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما
قال كثير لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بابين المسند اليه والمسند
وكون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما وقيل اشارة
الى ان جميعها لا يجرى فى غير البابين كالتوسيط فانه لا يجرى فى الحال والتمييز وكالتقديم
فانه لا يجرى فى المضاف اليه وفيه نظر لان قولنا جميع ما ذكر فى البابين غير
مختص بهما لا يقتضى ان يجرى شئ من المذكورات فى كل واحد من الامور
التى هى غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجرى كل واحد منها فيه فلا يكفى لعدم
الاختصاص بالبابين ثبوته فى شئ مما يغايرهما فافهم والفطن اذا
اتقن اعتبار ذلك فيهما اى فى البابين لا يخفى عليه اعتباره
فى غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه احوال متعلقات الفعل
قد اشير فى التنبيه الى ان كثيرا من الاعتبارات السابقة يجرى فى متعلقات
الفعل لكن ذكر فى هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث وتمهيد

لذلك

لذلك مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فى ان النوض من ذكره
معه اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما
افادة تلبسه به اى تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه واما
بالفعل فمن جهة وقوعه عليه لا افادة وقوعه مطلقا اى ليس النوض من ذكره
معه افادة وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير ارادة ان يعلم بمن وقع وعلى
من وقع اذ لو اريد ذلك لقيل وقع الضرب او وجد او ثبت من غير ذكر الفاعل
او المفعول لكونه عبثا فاذا لم يذكر المفعول به معه اى مع الفعل المتعدى المسند
فاعل فالغرض ان كان اثباته اى اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه
عنه مطلقا اى من غير اعتبار عموم فى الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد
بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل
المتعدى منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور
فى ان السامع يفهم منهما ان النوض هو الاخبار بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار
تعلقه بمن وقع عليه فينقض غرض المتكلم فان قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لاثبات

جنس بالنظر الى الاعطاء لا البيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء
غير الدينار لامع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اى هذا القسم الذى نزل منزلة
اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم
او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول به كناية عنه اى عن ذلك الفعل
حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثانى
كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان النفى انما انتفاء العلم
لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم فى افراده ولا خصوص من غير اعتبار تعلقه بمعلوم
عام او خاص اى من يستوعبهم او يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد له وانما قدم الناقص
لانه باعتبار كثرته وقوعه اشد انتهاما لحاله السكاكى ذكر فى بحث افادة اللام
للاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم
والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق
بعلة الهام ان القصد الى فرد دون فرد الآخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لا حد
المتساويين على الآخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل

الفعل بتنزيل

فى نفى ما ذكر المفعول هنا بيان ما ينفى ويثبت لا البيان كونه معطيا والا كفى ان يقول القائل فلان يعطى بغير ذكر المفعول لانا نقول مراد من هذا الكلام هو الاخبار بوقوع الاعطاء عن الفلانى باعتبار تعلقه بمن وقع عليه الاعطاء فافهم

فلان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم فى افراده ولا خصوص ومن غير تعلقه بمعلوم عام او خاص الخ

بتنزيل الفعل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو قولك فلان يعطى الى معنى يفعل
الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور افادة
اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله كما
اذا كان المقام خطابيا الخ السكاكى الاصل المعرف باللام على الاستغراق
فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام
وايه اشار بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم
من غير اعتبار ركنيته اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا
استدلاليا يطلب فيه اليقين الخ افاد ذلك المقام اى الفعل
اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم فى افراد
دفعا لتحكم اللازم من جملة على فرد دون آخر وحقيقة ان معنى يعطى حينئذ
يفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل فى المقام الخطابى
على الاستغراق فى الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد
المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم ينافى كون الغرض الثبوت

يجب ان

البتوت او النفی مطلق ای من غیر اعتبار عموم ولا خصوص لانا نقول
لا نسلم ذلک فان عدم کون الشیء معتبرا فی الغرض لا یستلزم عدیم کونه
مفادا من الکلام فالتعمیم مفاد غیر مقصود ولبعضهم ههنا المقام تخبیلات
فاسدة لا طایل تحتها فلم یتعرض لها والاول وهو ان یجعل الفعل مطلقا
عنه متعلقا بمفعول مخصوص کقول التجنی فی المعتز باللہ تولیضا باللہ المستعین
نجوا حسادہ وغیظ عداہ ان الوری مبصر ویسمع واء ای ان یکون ذو رؤیة
وذو سمع فیدرک بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة علی
استحقاقه الامامة دون غیره فلا یکید والنصب عطفا علی یدرک المنصوب قبله
ای فلا یکید اعداه وحساده الذین یمنعون الامامة الی منازعته الامامة
سبیلا فالحاصل انه نزل یری ویسمع منزلة اللازم ای ممن یصدر عنه السماع و
الرؤیة من غیر تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما کنایتین عن الرؤیة والسماع
المتعلقین بمفعول مخصوص وهو محاسنه واخباره باد عاء الملازمة بین مطلق
الرؤیة ورؤیة آثاره ومحاسنه وکذا بین مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة

الشجو الحزن والهم والغیظ الغضب

بانه لا یلیق ولا یحق الا ما یلیق بمستحقها
هو المعتز باللہ رح

علی ان آثاره واخباره بلغت من الکثرة والانتشار الی حیث یمتنع خفاؤها
فیبصر کل رای ویسمعها کل واع بل لا یبصر الا ملک الآثار ولا یسمع الواعی الا
ملک الاخبار فذکر الملزوم واراد اللازم علی ما هو طریق الکنایة ففی ترک
المفعول والاعراض عنه اشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور والکثرة
الی حیث یکفی فیها مجرد ان یکون ذو سمع وذو بصر حتی یعلم انه المتفرد بالفضایل
ولا یخفی انه یفوت هذا المعنی عند ذکر المفعول او تقدیره والا ای وان لم
یکن النوض عند عدم ذکر المفعول مع الفعل المتعدی المنزل لافاعله بمنزلة
لفاعله او نفیه عنه مطلق بل قصد تعلقه بمفعول غیر مذکور وجب بحسب
بحسب القرائن الدالة علی تعیین المفعول ان عاما فعام وان
خاصا فخاص ولما وجب تقدیر المفعول تعین ان المراد هو المحذوف من
اللفظ للنوض فاشار الی تفصیل النوض وقوله ثم الحذف اما للبیان بعد
الابهام کما فی فعل المشیة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب دل
علیه ومبینه لکنه انما یحذف ما لم یکن تعلقه به ای بتعلق فعل المشیة بالمفعول

التقدیر

نحو
غريبا فلو شاء لهدى لكم اجمعين اى لو شاء هدايتكم لهدى لكم اجمعين فانه
لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم
فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا له وهذا اوقع فى النفس بخلاف ما اذا كان تعلق
فعل المشيئة به غريبا فانه لا يحدث فرحا كما فى نحو قوله ولو شئت ان ابكى دما بكيته
عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره
ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به نفسا واما قوله فلم يبق منى الشوق غير
تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا فليس منه اى حاز ترك فيه
حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها على ما ذهب اليه صدر الافاضل فى
فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا اه
ضرام السقط من ان المراد لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا الان تعلق
اى كتفكر فى ديوان الحماسة
المشيئة ببكاء التفكر ايضا غريب كتعلقها ببكاء الدم هذا كلام وانما لم يكن من
هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقى لا البكاء التفكرى
لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكرا بل اراد ان يقول افنانى التحول
فلم يبق منى غير خواطر تجول فى حتى لو شئت البكاء فريت جفونى وعفرت عيسى
جولان عيد ره

ليس منها

لبيل منها وما لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى اراد
ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير متعدى الا التفكر البتة والبكاء
الثانى مقيد متعدى الا التفكر فلا يصلح تفسير الاول وبيانا له كما اذا قلت
لو شئت ان اعطى دينارا اعطيت درهمين كذا فى دلائل الاعجاز ومما يشهد فى
هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام فى مفعول ابكى
المراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام
بل انما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل ان يكون المعنى لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت
تفكرا اى لم يبق فى مادة الدموع فضرت بحيث اقدر على بكاء التفكر فيكون من
قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لمواته وفيه نظر لان ترتب هذا الكلام على قوله
لم يبق منى الشوق غير تفكرى يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق لان القدرة على
بكاء التفكر لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فافهم واما الدفع بوجه
اراده غير المراد عطف على قوله اما للبيان ابتداء متعلق بتوهم كقولهم وكم
زدت اى وفرت غنى من كثير حادث يقال كاثر فلان على اذا ما الجد
اى ترجم عادت ارتجم ارتجم

وكم في البيت خبرية ومميزها قولان من نحل حادث قالوا واذا افصل بين كم الخبرية و
مميزها بفعل متعدى وجب لا يتان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب
على انها مفعول زدت وقيل المميز محذوف اى كم مرة ومن في من نحل حادث
زايدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة مما ذكرناه وسودة
ايام اى شدتها وصولتها حزن اى قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول
اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما يوهم فيعاد ذكره بعده اى ما بعد اللحم يعني له
العظم ان الحزم نبته الى العظم وانما كان في بعض اللحم فحذف وفعا
لهذا التوهم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن
ابقاء الفعل على لفظه لاعلى الضمير الذي يعود اظهارا لكمال العناية
بوقوعه اى الفعل عليه اى على المفعول حتى كانه لا يرضى بان يوقعه على
ضميره وان كان كناية عنه كقوله قد طلبنا فلم نجد لك في
السودد والمجد والمكارم مثلا اذ لو كان ذكره اى قد طلبنا
لك مثلا لكان المناسب فلم نجده فيفوت الوفاء بغى ابقاء عدم الوجدان

اى قد طلبنا لك مثلا ٥

على صريح لفظ المثل ويجوز ان يكون السبب في حذف مفعول طلبنا تركه
مواجهة للممدوح بطلب مثل له وقصدا الى المبالغة فان التارك
حتى كانه لا يجوز وجود المثل له فيطلبه فان العاقل لا يطلب لما يجوز وجوده
واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك
ما يسوء اى كل احد بقرينة ان المقام مقام للمبالغة وهذا التعميم وان امكن
ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار وعليه
اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى والله يدعوا الى دار
السلام اى جميع عباده فان المثل الاول يفيد العموم مبالغة والثاني
واما المجرد الاختصار من غير ان يعتبر معه فائدة اخرى من التعميم وغيره وفي
بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه مما يقال
من ان المراد عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد
لان هذا المعنى معلوم ومع هذا جائز في سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد
الاختصار كما اضيفت اليه اى اذني وعليه اى على الحذف لمجرد
قوله ثم ارتى انظر اليك اى ذاتك وهو بحث وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه قرينة

دالة على ان المقدر عام فلا تعميم اصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء حذف المفعول او لم يحذف لان الحذف لا يكون الا

بمجرد الاختصار واما للرعاية على الفاصلة كقوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك

الى القافية او الفاصلة ولم يقل القافية رعاية للادب

ربك وما قلى اى ما فلاك وحصول الاختصار فيه ظاهر واما الاختصار في

ذكره اى ذكر المفعول كقول عائشة ما رايت منه اى من النبى عورة

ولا رأى منى اى العورة واما للنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره

ان مست اليه الحاجة او تعيينه حقيقة او ادعاء ونحو ذلك وتقديم

مفعوله اى مفعول الفعل ولحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور

والظرف والحال وما انبه ذلك عليه اى على الفعل لرد الخطأ في

التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا

واصبت في ذلك واعتقد انه غير زيد واخطأ فيه وتقول لتأكيده

اى جزم في الاعتقاد

اى تأكيد هذا الرد زيدا لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما

وتقول

لتأكيده زيدا عرفت وحده وكذا في نحو زيدا اكرمت وعمرا لا اكرمت

امرا ونهيا وكان الاحسن ان يقول لافادة الاختصاص ولذلك

اى ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد

عرفت لا غيره وقد يكون لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت ص م

وقوع المفعول في الجملة نحو ما لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره لان التقديم يدل على وقوع

الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفي ذلك فيكون

مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لعوض آخر

غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره ولا ما

زيدا ضربت ولكن اكرمته لان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ وقع

في الفعل بانه غير الضرب حتى يرد الا الصواب بانه الاكرام والا الخطأ في تعيين

المضروب وهو اعتقاد انه زيد فرده الا الصواب بان يقال ما زيدا ضربت و

لكن اكرمت واما نحو زيدا عرفته فتأكيد لان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل

المذكور قبل المنصوب اى عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر المفسر

قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان المحذوف المقدر

كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص كما في

بسم الله فنحو زيدا عرفت محتمل للمعنيين التخصيص ومجرد التأكيد والرجوع

في التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة على انه للتخصيص يكون اوكد من

وتقدير بسم الله ابتدء او اقرء

ان زيدا عرفته

ان تعيين التخصيص او التأكيد

قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وقد وقع في بعض النسخ وأما نحو
وأما ثمودَ فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص لامتناع ان يقدر الفعل مقدما
نحو فأما فهديناهم ثمود لالتزامهم وجود الفاصل بين اما والفاء بل التقدير اما
ثمود فهديناهم بتقديم المفعول وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه
يكون مع الجهل بثبوت اصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل
ما فعلت بهما فتقول أما زيدا فضربته وأما عمرا فاكرمته فليتأمل وكذلك الحال في
زيدا عرفت فإن فائدة الاختصاص قولك بزيد مررت في المفعول بواسطة
لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفي
المسجد صليت ونحو ذلك وبما ضربته وما شابهها حجت والتخصيص لازم للتقديم غالبا
اي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في اكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم
الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلي غير متحقق فيما ذكر التقديم قد يكون
لاغراض آخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السابق
ضرورة الشعر والسجع ورعاية الفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى فخذوه فغلوه ثم

الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال الله تعالى وان عليكم
لحافظين وقال الله تعالى أما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وقال وظلمناهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير ذلك مما لا يحصى فيه اعتبار التخصيص عند
من له موهبة باساليب الكلام وهذا اي لان التخصيص لازم للتقديم غالبا
يقال في اياك نعبد واياك نستعين كخصك بالعبادة والاستعانة بمعنى
نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك
وفي لا الى الله تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره ويفيد التقديم
في الجميع اي جميع صور التقديم اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي
شانه اهم وهم ببيانه اعنى وهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا اي
بسم الله افعل كذا ليفيد الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن
باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله
تعالى بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد في اقرأ باسم ربك يعني لو كان
التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم

التخصيص

الجحيم صلوه

بسم ربك لان كلام الله احق برعاية يجب رعايته واجيب بان الاهم
بالقراءة لانه اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهتم باعتبار هذا
العارض وان كان ذكر الله اهم في نفسه هذا جواب صاحب الكشاف و
وبانه اى باسم ربك متعلق باقرا الثاني اى هو مفعول اقرا الذي بعده و
معنى اقراء الاول ايجاد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما في فلان
يعطي كذا في المفتاح وتقديم بعض معمولاته اى معمولات الفعل على بعض لان
اصله اى اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه
اى عن الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيدا عمرو لانه عمدة في الكلام وحقه
اى بني الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد عمرا والان في نحو ضرب زيدا غلامه
مقتضيا للعدول عن الاصل والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما
فان اصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اى آخذ للعطاء
اولان ذكره اى ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم وجعل الاهمية مهما فيما
لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية

للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم
نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغي ان نفسر وجه العناية بشيء ويوقف على معنى وقد ظن كثير من الناس ان
كيفي ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبم كان اهم فمراد المصنف بالاهمية يجب اعتناء المتكلم
بشانه والاهتمام بحاله لنوض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان
لان الاهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول لتتخلص الناس من شره
اولان في التاخير اخلالا لابيان المعنى كقوله جل قال مؤمن من آل فرعون
يكتم ايمانه فانه لو اخر قوله من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة
يكتم اى يكتم ايمانه من آل فرعون فلم يفهم انه اى ذلك الرجل كان منهم اى
من آل فرعون والحاصل انه ذكر لرجل ثلثة اوصاف قدم الاول اعني مؤمن لكونه
اشرف ثم الثاني لئلا يتوهم خلاف المقصود اولان في التاخير اخلالا بالبيان
كرعاية الفاصلة كقوله وجبن في نفسه حيفة موسى بتقديم الجار والمجرور

هنا الاهمية العارضة

على الفاعل لان فواصل الآى على الالف القصر ف اللغة الحبس وفى الاصطلاح تخصيص شئ
بشئ بطريق مخصوص وهو حقيقى وغير حقيقى كان تخصيص الشئ بالشئ اما ان يكون
بحسب الحقيقة وفى نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقى او بحسب
الاضافة الى شئ آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشئ وان امكن ان يتجاوزه
الى شئ آخر فى الجملة وهو غير حقيقى بل اضافى كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه
لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه
الى الحقيقى والاضافى بهذا المعنى لا ينافى كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافيات
وكل منهما اى من الحقيقى وغيره نوعان قصر الموصوف على الصفة وهو ان لا
يتجاوز الموصوف من تلك الصفة لا صفة اخرى لكن يجوز ان يكون تلك
الصفة لموصوف آخر وقصر الصفة على الموصوف وهو ان لا يتجاوز الصفة
من ذلك الموصوف لا موصوف آخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف بالغير
صفات آخر والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية اعنى المعنى القائم
لا النعت النحوى اعنى التابع الذى يدل على معنى فى متبوعه غير الشمول وبينهما عموم

عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فى مثل ما عجبنى غير العلم وتفارقهما فى مثل العلم من
ومررت بهند الرجل وما آخر قولك ما زيد الا خوك وما الباب الا ساج وما هذا
الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا او المعنى انه مقصور على الاتصاف
بكونه اخاه او ساجا او زيدا والاول اى قصر الموصوف على الصفة من
الحقيقى كقولنا ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغير ما اى غير الكتابة وهذا
لا يمكن ويوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشئ حتى يمكن اثبات شئ منها ونفى
ما عداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات
التى لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا
كاتب وارد انا انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالقيام ولا
بنقيضه وهو محال والثانى اى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقى كقولنا
ما فى الدار الا زيد على معنى ان الحصول فى الدار المعينة مقصور على زيد
وقد يقصد به اى الثانى المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد
بقولنا ما فى الدار الا زيد ان جميع من فى الدار من عدا زيدا فى حكم العدم

يكون قصر حقيقيا او مجازيا وامّا في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة
العدم بل يكون المراد ان الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى انه ليس حاصلا
لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد والاول اي قصر الموصوف على الصفة
من غير الحقيقي كتخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكان ما اي تخصيص امر
بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير
الحقيقي كتخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه وقوله دون اخرى مبعده
متجاوزا عن الصفة الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين
والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى
مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير
للتفاوت في الاحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل متجاوز حدا ما
حد ويخطى حكم الاحكم وللقائل ان يقول انا اريد بقوله دون اخرى دون
آخر دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما اذا
اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده

كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد كتابة زيد وعمرو
وبكر او ان اريد اعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي و
كذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام
ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة و
قصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص بشيء دون شيء والثاني
التخصيص بشيء مكان شيء والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ويعني بالاول التخصيص بشيء دون شيء
من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف
على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف
فالمخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة و
بقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة وليسمّ هذا
القصر قصر افراد لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب والمخاطب بالثاني
اعني التخصيص بشيء مكان شيء آخر من ضربي كل من القصرين من يعتقد العكس

اى عكس الحكم الذى انبتته المحكوم فالمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من اعتقد اتصافه
بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد ان الشاعر عمرو ولا
زيد وليسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تناوبا عنده عطف على
قوله ليعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح اى المخاطب بالثانى للمخاطب
العكس واما من تساوى عنده الامران اعنى الاتصاف بالصفة
وغيره بالصفة فى قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من
يعتقد اتصافه بالقيام او القعود من غير علمه على التعيين وبقولنا ما شاعر
الا زيد من يعتقد ان الشاعر زيدا وعمرو من غير ان يعلمه على التعيين وليسمى هذا
القصر قصر تعيين لتعينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشئ
مكان شئ ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده
قصر تعيين وفيه نظر لانا لو سلمنا ان فى قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان آخر
فلا نسلم ان فيه تخصيص شئ بشئ دون آخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن تردد
بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا اجعل السكاكى

التخصيص

التخصيص بشئ دون شئ مشترك بين قصر الافراد والقصر الانفرادى الذى سماه المصنف
قصر تعيين وجعل التخصيص بشئ مكان شئ قصر قلب وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا
عدم تنافى الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما فى الموصوف حتى يكون
الصفة المنفية فى قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه متعمما اى غير شاعر
لان الاتصاف وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافى الشاعرية وشرط قصر الموصوف
على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اى تنافى الوصفين حتى يكون المنفى فى قولنا
ما زيد الا قائم كونه قاعدا او مضطجعا او كذلك مما ينافى القيام ولهذا
صاحب المفتاح فى امثال هذا الشرط لان قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد
انه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به فى المفتاح مع عدم تنافى الشعر
والكتابة ومثل هذا خارج عن اقسام القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا
شرط الحسن دلالة او المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب لانا نقول اما الاول
فلا دلالة اللفظ عليه مع انا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن
اعتقده كاتبا غير شاعر واما الثانى فلان التنافى بحسب اعتقاد المخاطب معلوم

ما ذكره في تفسيره ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس فيكون
فيكون هذا الاشتراط ضايعا ايضا لم يصح قول المصنف ان السكاكي لم يشترط في
قصر القلب تنافي الوصفين وعلل المصنف اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون
اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين في الشرح وقصر التعيين اعم
من ان يكون الوصفان فيه متنافيين اولا فكل مثال يصلح لقصر الافراد
او القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة
وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة منها العطف كقولك في قصر
اي قصر الموصوف على الصفة افراد زيد شاعر لا كاتب وما زيد كاتبا
بل شاعر مثل بمثالين اولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي
والثاني بالعكس وقلب زيد قائم لا قاعد وما زيد قائما بل
قاعد فان قلت اذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات احدهما يكون
مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة
فيه المتبنية على رد الخطاء فان المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قائم

فيه اذا

وان دل

وان دل على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقد انه
قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف افراد او قلب كما تقدم
زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو بل شاعر اهل زيد وجوز ما شاعر الا زيد بتقديم
الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل لما لم يكن في قصر الموصوف
مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي
في القلب على ما مر او ورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر
الصفة على الموصوف فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان الصالح مثالا
لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا في سائر الطرق و
منها النفي والاستثناء كقولك في قصر افراد ما زيد الا شاعر
وقلبا ما زيد الا قائم في قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح
مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما
كقولك في قصر افراد انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم
وفي قصرها افرادا وقلبا انما قام زيد وفي دلايل الاعجاز ان انما ولا

العاطفة انما يستعملان فى الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد والتعيين
لى سبب افادة انما القصر بقوله لتضمنه معنى ما والا واشار
بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ
فرق بين ان يكون فى الشئ معنى الشئ وان يكون الشئ للشئ على
الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما صرح بذلك الشئ
فى دلايل الاعجاز واما اختلفوا فى افادة القصر فقيل تضمن معنى ما والا
اوجه اشار الى الاول بقوله فقال القول المفسرين انما حرم عليكم الميتة
بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهذا المعنى هو المطابق بقراءة الرفع
اى رفع الميتة وتقدير هذا الكلام ان فى الآية ثلث قراآت حرم مبنيا للفعل
مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا فى تفسير
الكواشى فعلى القراءة الاولى ما فى انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة
لبقى ان بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانى موصولة ليكون الميتة خبرا
اذ لا يصلح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذى حرم الله عليكم

هو الميتة وهذا يفيد القصر لما مر فى توليف المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد
المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا كان
معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية
والا لم تكن مطابقة لها لافادتها القصر فمراد الكاكى والمقرر بقراءة النصب و
الرفع هو القراءة الثانية والاولى وهذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ حرم
بل فى لفظ الميتة رفعا ونصبا واما على القراءة الثالثة اعنى رفع الميتة وحرم
مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما كافة اى ما حرم عليكم الا الميتة وان يكون
موصولة اى ان الذى حرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا ابقاء ان عاملة على
ما هو اصلها وبعضهم توهم ان مراد الكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه
القراءة الثالثة وظاهر انها لا تتعين فى اختيار كونها موصولة مع ان الزجاج
اختار انها كافة ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه اى
ما سوى ما يذكر بعده اما فى قصر الموصوف على الصفة كقولنا زيد قائم فهو
لاثبات قيام زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه واما فى قصر الصفة نحو

فطلبها بالسبب ص

انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما و
لصحة انفصال الضمير معه اى مع انما نحو انما يقوم انا فان الانفصال انما يجوز
عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا الا بان يكون المعنى ما يقوم الا انا فيقع
بين الضمير وعامله فصل لنقض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت محمول
من هو ممن لا يستشهد بشعره وهذا صرح باسمه فقال الفرزدق انا الزائد من
الزود وهو الطرد الحامي الزمار اى العهد وفي الاساس هو الحامي الزمار اذا
حمى ما لوم كريمة اللئيم وعنهم من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي
لما كان غرضه ان يفي المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير عن عامله واخره
اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن
احساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة
لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا تاكيدا
وليست ما موصولة اسم ان وانا خبرها اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من
الى لفظ ما وهما التقديم اى تقديم ما حقه التاخير كتقديم الجار على المبتدا او المعمول

لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا للقصر افرادا وقلبا
يصح لقصر القلب وفي قصر ما انا كفيت مهمك وافرادا او قلبا او تعيينا بحسب
اعتقاد المخاطب وهذه الطرق الاربعة بعد تسعة اكها في افادة القصر تختلف
من وجوه دلالة الرابع اى التقديم بالنحوي اى بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا
تامل الذوق السليم فيه فهم القصر منه وان لم يعرف اصطلاح البلغا
في ذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضعها لمعان تفيد
القصر والاصل اى الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول
اى في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر فلا يترك النص عليهما الا
لكراهية الاطناب كما قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو
وعمرو وبكر فيقول فيهما اى في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول
فمعناه لا غير النحو اى لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير
زيد اى لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من لا غير وبني المضاف على الضم لشبهها

بالغايات وذكر بعض النحاة ان لا التى لاغير ليست عاطفة بل لنفى الجنس او نحوه
اى نحو لاغير مثل لا ماسواه ولا من عداه وما اشبه ذلك والاصل فى الثانية
الباقية النص على الثبت فقط دون النفى وهو ظاهر والمنفى اى الوجه الثالث
من وجوه الاختلاف ان النفى بلا العاطفة لا يجامع الثانية اعنى النفى
والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك فى الكلام المصنفين
لان شرط النفى بلاء العاطفة ان لا يكون ذلك المنفى منفيا قبلها
بغير ما من ادوات النفى لانها موضوعة لان تنفى للمتبوع لا كان تفيد ظها
النفى فى شئ قد نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء لانك اذا قلت
ما زيد الا قائم قد نفيت عنه كل صفة وقع فيه التنازع حتى كانك قلت ليس هو
بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلاء
العاطفة شيئا هو منفى قبلها بما النافية وكذا الكلام فى ما يقوم الا زيد
قوله بغير ما يعنى من ادوات النفى على ما صرح به فى المفتاح وفائدته الاحتراز عما
اذا كان منفيا بنحو الكلام او علم المتكلم او السامع او نحو ذلك كما يجئ

انما لا يقال هذا يقتضى جواز ان يكون منفيا قبلها بلاء العاطفة الاخرى نحو
جاءنى الرجال لا النساء لا الهند لانا نقول الضمير لذلك الشخص اى بغير لا العاطفة
التى نفى بها ذلك المنفى ومعلوم انه انما يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع ان ينفى
شئ بلا قبل الاتيان بها وهذا كما يقال داب الرجل الكريم ان لا
يوذى غيره فان المفهوم منه ان لا يوذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما او
غير كريم ويجامع المنفى بلاء العاطفة الاخرى نحو جاءنى الرجل لا زيد لا عمرو
فيقال انا تميمى لا فيسى وهو يا بنى لا عمرو لان المنفى اى فى الاخيرين
غير مصرح به كما فى النفى والاستثناء فلا يكون المنفى بلاء العاطفة منفيا بغير
من ادوات النفى وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيئ لا عمرو فانه لا يدل على نفى
المجيئ عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيئ
عن زيد فيكون لا نفيا لذلك الايجاب والتبشيه بقولك امتنع زيد عن المجيئ من جهة
ان النفى الضمنى ليس فى حكم النفى الصريح لا من جهة ان المنفى بلاء العاطفة منفى قبلها
بالنفى الضمنى كما فى انما انا تميمى لا فيسى اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيئ على نفى

ولا يجيء عمرو ولا فضل صريحا قال السكاكي شرطها مجامعته اي مجامعة المنفي بلاء العاطفة
الثالث اي انما ان لا يكون الوصف مختصا بالموصوف ليحصل الفائدة
نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقول لا الذين لا يسمعون لان
الاستجابة لا تكون الا ممن يسمع بخلاف انما يكون يقوم زيد لا عمرو اذ القيام
ليس مما يختص بزيد وقال عبد القاهر لا يجب مجامعته الثالث الوصف
المختص كما مر في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد
زيادة التأكيد والتحقيق وحاصل الثاني اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف
ان اصل النفي والاستثناء ان يكون ما استعمل له اي الحكم الذي استعمل فيه
النفي والاستثناء مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي انما
فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في
الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم
ولم يكن حكمه متوهما بالخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم و
جوابه ان مرادهم ان انما يكون الجزء مستفادا ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره

فحان

حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا
لما في المفتاح كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو
الا زيد اذا اعتقد غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا
على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب
فيستعمل له ذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا لى حال كونه مقصورا
فراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها
الى البشرية ومن الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين
بكونه غير جامع بين الرسالة والبشرية ومن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون
هلاكه امرا عظيما منزل استعظامهم هلاك منزلة انكارهم اياه الى الهلاك
فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم الامر في
نفوسهم وشدة نفوسهم على بقائه عليهم السلام او قلب عطف على قوله افرادا
نحو انتم الا بشر مثلنا فالمخاطبون وهم الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين
بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقادهم القاصرين

وهم الكفار ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى
الرسالة فرطهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا
من التنافي بين الرسالة والبشرية فقابلوا هذا الحكم وقالوا ان انتم الا
بشر اى انتم مقصودون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها
ولما كان ههنا نكتة سوال وهوان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية
والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين
على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم
اشار الى جوابه بقوله وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم
من باب مجارات الخصم وارخاء العنان اليه تسليم بعض مقدماته ليقرر فيهم
من العار وهو الذلة وانما يفعل ذلك حيث يراد تبكيته اى اسكات الخصم و
الزامه لا التسليم انتفاء الرسالة فكانهم قالوا ان ما ادعيتهم من كوننا بشرا
فحق ونحن لا ننكره ولكن هذا ينافي ان يمن الله تعالى علينا بالرسالة فلهذا اثبتوا
البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم و

لكونكم

كقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال الاصل فما هو خول
لمن يعلم ذلك ويقربه وانت تريد ان ترفقه عليه اى ان تجعل
من يعلم وذلك رفيقا مشفقا على اخيه والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا
لمثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
لادعاء ظهوره فيستعمل له النافي اى انما كقوله تعالى حكاية عن اليهود
انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا
يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون
للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات
وتوفيق الخبر الدال على الظرف وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام
بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام بالحري وبه غاية ثم التاكيد
بان تعقيبه بابدل على التوبيخ والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون و
مزيته انما على العطف ان يعقل منها اى من انما المكان اعني الاثبات للمذكور
والنفي عما عداه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي

نحو زيد قائم لا قاعدا وبالعكس نحو ما زيد قائما بل قاعدا وحسن مواقعها اى مواقع
انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان
الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه
اى كطمع النظر من البهائم ثم القصر كما يقع بين المبتداء والخبر
ما يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد او غيرهما كالفعل والمفعول
نحو ما ضرب زيدا الا عمرا او ما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت
الا درهما وغير ذلك من المتعلقات ففى الاستثناء يوخر المقصور عليه
مع اداة الاستثناء حتى لو اريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمرا الا زيدا
ولو اريد القصر على المفعول قيل ما ضرب زيد الا عمرا وعنى قصر الفعل على المفعول
مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا القياس البواقى ثم قد يرجع
الى قصر الصفة على الموصوف ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا وقلبا او تعيينا ولا
يخفى اعتبار ذلك وقل اى جاز على قلة تقديمها اى تقديم المقصور عليه واداة ال
على المقصور حال كونهما بحالهما وهو ان يبنى المقصور عليه الاداة نحو ما ضرب الا عمرا زيد

ثم

سوء الظن يقتاده اى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق اليه توهمه
الذى يعتاده من الاعتياد حمل قول ابى الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق
ما يعتاده من توهم يشكو اسيف الدولة واستماعه لقول اعدائه واما التلميح صح تقديم
اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون لمح فلان هذا البيت
فقال كذا وفى هذا البيت تلميح الى قول فلان واما التلميح بتقديم الميم على اللام اعنى
الايتان بالشئ الملمح كالاشارة والتنبيه والاستعارة فهو هنا غلط وان اخذ مذهبا فهو
ان يشار فى فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكر اى ذكر واحد من القصة
او الشعر او المثل والتلميح اما فى النظم او فى النثر والمشار اليه فى كل منهما اما ان يكون قصة
او شعرا او مثلا فهى ستة اقسام والمذكور فى الكتاب مثال التلميح فى النظم لما القصة و
الشعر كقوله فوالله ما ادرى احلام نائم المت بنا ام كان فى الركب يوشع وصف الحوفة
بالاجمة المرتكبين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمة الليل تم
ذلك واستغرب وتجاهل تحيرا وتدلها وقال اهذا حلم ارآه فى النوم ام كان فيما
الركب يوشع النبى عليه الصلوة والسلم فرد الشمس اشار الى قصة يوشع عم واستيقاظه

www.alabdulgader.com